

المملكة المغربية

وزارة الداخلية

إقليم تنزيت

جماعة أنزي

برنامج عمل جماعة أنزي

الفترة الممتدة ما بين 2017 و 2022

أجز هذا العمل بدعم من طرف جمعية الهجرة والتنمية



42, Boulevard d'Annam – Bat 4 RDC13016 **Marseille** – FRANCE · Tél : 04 95 06 80 20 · Fax : 04 91 46 47 36
Maison du Développement – 83 500**Taliouine** – MAROC · Tél : (212) (0) 528 53 41 48 · Fax : (212) (0) 528 53 45 14
20 Immeuble Talbi, rue 2 mars Q.I. 80000 **Agadir** – MAROC · Tél : (+212) 05 28 23 71 85
E-mail France : md.france@migdev.org · E-mail Maroc : md.maroc@migdev.org – <http://www.migdev.org>
N°SIRET 391 995 032 00045 / Code APE 9499 Z

ديباجة:

عرف تدبير الشأن العام بالمغرب منذ فجر الاستقلال وإلى اليوم تغيرات وتحولات سياسية كبرى، توجت بدستور سنة 2011 والذي كان ثمرة حراك شعبي لمختلف القوى الحية بالمملكة. والذي بفضل دخل المغرب مرحلة حاسمة في إرساء دعائم سياسية جديدة تتمثل في الجهوية المتقدمة وتعزيز اللامركزية، المبنية على تقوية الحكامة المحلية وتبني مبدأ الديمقراطية التشاركية في التدبير. وذلك بتمتع المجالس الترابية والهيئات المنتخبة بمبادئ أساسية تتمثل في مبادئ التدبير الحر والتفريع ومبدأ التدرج وتحسين الشفافية والمشاركة في بلورة مختلف القرارات العمومية.

تعتبر المجالس الترابية أهم القواعد الأساسية للامركزية والتي يعهد إليها من خلال القوانين التنظيمية الجديدة (113-14 / 112-14 / 111-14) الدفع بعجلة التنمية البشرية المستدامة عبر آليات التخطيط التشاركي الذي من خلاله تحدد الرؤية المستقبلية والبرامج والمشاريع المزمع إنجازها تماشياً مع التوجهات الكبرى للدولة والمجالس المنتخبة إن سواء على الصعيد الجهوي أو على الصعيد الإقليمي في إطار السياسة الجديدة للجهوية.

من هذا المنطلق فإن البرامج التنموية تعتبر إطاراً مرجعياً لتصريف السياسات المحلية التنموية للمجالس المنتخبة خلال ولاية الانتداب أخذاً بعين الاعتبار المقاربات الجديدة للتنمية كمقاربة النوع والمشاركة والمقاربة البيئية كما تم التنصيص عليها. إذ أن هذه البرامج يجب أن تتسم بنوع من المرونة التي تأخذ بعين الاعتبار طموح المجال والواقعية المتمثلة في القدرات المؤسساتية للجماعة اعتماداً على المؤهلات المجالية والفرص المتاحة لتحديد الرؤية والتوجهات الإستراتيجية.

إن أهم ما جاءت به القوانين التنظيمية الجديدة هو إلزامية التخطيط والبرمجة المتعددة السنوات، حيث أن هذه الإلزامية يمكن اعتبارها من بين الضمانات القانونية لتنفيذ برامج العمل الجماعية والتي هي بمثابة تعاقد بين المجالس المنتخبة والسكان المحلية.

من خلال الرؤية الإستراتيجية لجمعية الهجرة والتنمية والتي تحمل بين طياتها تطوير وتعزيز الديمقراطية المحلية والمشاركة المواطنة في بلورة السياسات العمومية المحلية عبر إشراك جميع شرائح المجتمع من شباب ونساء وكذا المهاجرون إلى جانب الجماعات الترابية كآخر وحدة ذات شرعية دستورية. في هذا الإطار عملت الجمعية منذ 2010 على مواكبة الجماعات الترابية وتقوية قدراتها من خلال مجموعة من البرامج التي نذكر من بينها لا الحصر برنامج "الهجرات، التنمية والمجالات" برنامج "تعزيز الديمقراطية المحلية" و برامج "تقوية ادوار المهاجرين في التنمية المحلية" وغيرها من البرامج. وحرصاً منها على مواكبة التحولات الجديدة للديمقراطية عملت على توقيع اتفاقيات مع مجموعة من الجماعات بجهتي سوس ماسة ودرعة تافيلالت.

في هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاقية مع جماعة أنزي من أجل مواكبة الجماعة لوضع برنامج العمل الجماعي والعمل على وضع آليات الحوار والتشاور لتعزيز الديمقراطية التشاركية أخذاً بعين الاعتبار المقاربة الجديدة للهجرة والتنمية التي ما فتئت الجمعية تعمل على تكريسها في مسلسل التنمية المجالية.

برنامج العمل آلية واقعية لتحديد التصور التشاركي للتنمية المجالية :

يعتبر برنامج عمل الجماعة اليوم عنصراً جوهرياً يكرس دور الجماعة ضمن المنظومة المؤسساتية لبلادنا، وهو أساس كل تنمية محلية هادفة وفاعلة.

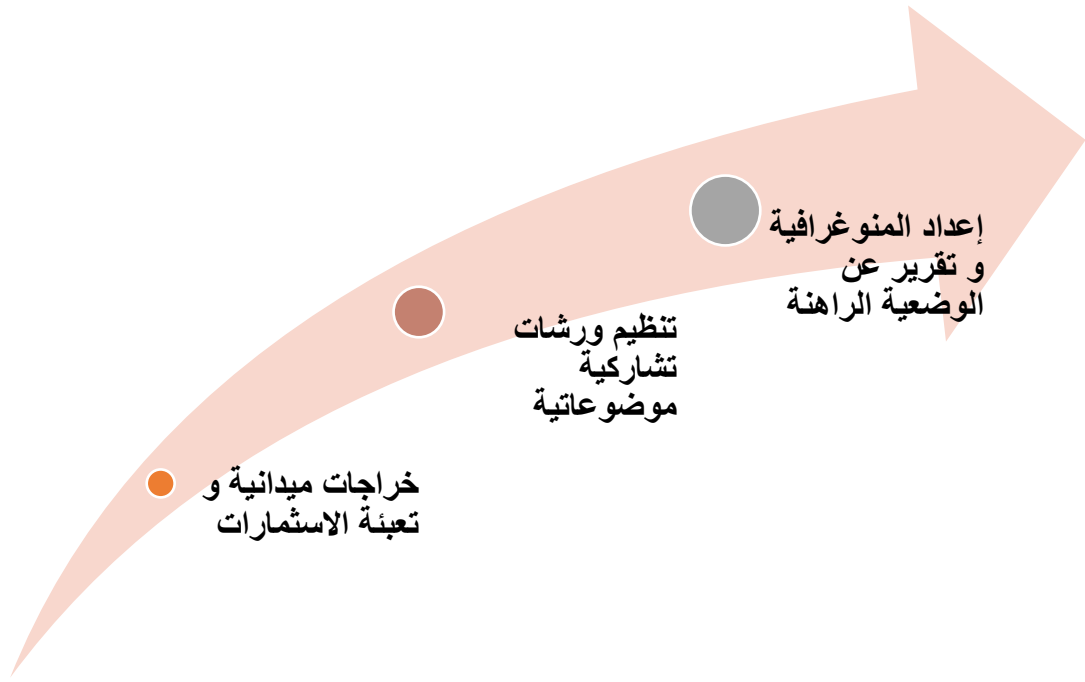
فمن خلال القانون التنظيمي رقم: 14-113 الذي أرسى معالم هذا المنظور الحديث للتخطيط الاستراتيجي حيث نصت المواد : 78-79-80-81-82 منه على أنه يحدد برنامج عمل الجماعة الأعمال التنموية المقرر إنجازها بتراب الجماعة لمدة ست سنوات في أفق تنمية مستدامة وفق منهج تشاركي يأخذ بعين الاعتبار على الخصوص مقاربة النوع، كما أن المرسوم رقم: 301-16 الخاص بتحديد مسطرة إعداد برنامج عمل الجماعة وتتبعه وتحيينه وتقييمه واليات الحوار والتشاور لإعداده جاء ليتمم الجوانب المتبقية للمواد السالفة الذكر.

من هنا يتبين أن "برنامج عمل الجماعة" هو مسلسل ديناميكي يبني على مرتكزات التنمية المندمجة والمستدامة الرامية إلى تحقيق النجاعة الاقتصادية وتلبية الحاجيات الإنسانية ولاسيما في قضايا الولوج إلى التجهيزات والخدمات الأساسية، مع الحرص على صيانة البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتأمينها. وهو أيضا مسلسل يقوم على النهج التشاركي ومراعاة النوع الاجتماعي بحيث تخرط الساكنة المحلية والمهاجرة، بمختلف قنواتها، والمنظمات المنبثقة عنها في كافة مراحل إنجازها.

وتتضمن عملية بلورة برنامج عمل الجماعة في مراحل، تتوالى وتتداخل زمنيا وتعتمد الجماعة على هيكلها المحلية في جميع مراحل إعداد البرنامج الجماعي، من الفريق التقني الجماعي، ولجنة القيادة، ولجن المجلس الدائمة وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وجمعيات المجتمع المدني والساكنة المحلية عموما.

منهجية الإعداد : المراحل الرئيسية لإعداد برنامج عمل الجماعة

كما جاء في المرسوم 2.16.301 المتعلق بإعداد برنامج عمل الجماعة، فإن المراحل الإجرائية لإعداد هذه البرنامج تتمحور حول ستة مراحل كبرى هي : مرحلة الإعداد والانطلاق ، مرحلة تحديد الحالة الراهنة، مرحلة التشخيص الترابي التشاركي، مرحلة التخطيط الاستراتيجي، وعملية الانسجام، وأخيرا مرحلة تقديم برنامج العمل للمصادقة، هذا بالإضافة إلى أنشطة عرضانية تتعلق بالتواصل والمرافعة والتتبع والتقييم وإذ يوضح الشكل التالي الترابط المنهجي بين المحطات فان الوحدات الآتية تتناول كل مرحلة على حدة.



المرحلة الأولى: مرحلة الإعداد والانطلاق:

انطلاقاً من كون التخطيط الجماعي فلسفة تنبني على مقارنة تشاورية وباعتباره آلية لبناء تصور مشترك حول تنمية مجال معين، تعد المرحلة الأولى والمتمثلة في الإعداد والانطلاق حلقة مهمة وأساسية في مسلسل إعداد برنامج العمل، باعتبارها دينامية تستلزم انخراط مختلف الفاعلين والمؤسساتيين منهم على الخصوص، كما تعد محطة مهمة تبرز قدرة المجلس الجماعي على خلق دينامية مجالية تسمح بانخراط



الجميع في ورش التنمية عبر تحفيز وتوعية جميع الفاعلين بالأهمية الكبيرة لإعداد البرنامج ووضع تصور مستقبلي لأليات تنزيل هذا المسلسل التشاوري عبر تحديد المعنيين الأساسيين وتحديد أدوارهم بالإضافة إلى تعبئة الموارد المادية والخبرات التقنية الضرورية والجدولة الزمنية من أجل إنجازها، وتعد لحظة اتخاذ القرار الجماعي بإعداد برنامج العمل ثمرة أولية لهاته المحطة تسبقها ورشة تشاورية موسعة يعقدها المجلس كما ينص على ذلك المرسوم وتهدف المرحلة إلى:

- ✓ تحسيس الفاعلين الجماعيين بضرورة إعداد برنامج العمل ؛
- ✓ تحسيس الفاعلين المحليين بأهمية الانخراط لإعداد برنامج العمل ؛
- ✓ تحديد الأطراف المعنية بالمسلسل وخلق الظروف الملائمة من أجل مساهمتهم في إعداد البرنامج؛
- ✓ تعبئة الموارد البشرية والخبرات التقنية والمالية الضرورية لإعداد البرنامج.

وأثناء الورشة، وبناء على مخرجاتها يتخذ رئيس المجلس الجماعي قرار لإعداد برنامج عمل الجماعة في نص يعلق بمقر الجماعة 15 يوماً قبل انطلاق مسلسل الإعداد عملياً، ويحدد هذا القرار بالتحديد المنطلقات الأساسية لعملية الإعداد بالإضافة إلى الجدولة الزمنية لمختلف عملياته ومراحله.

يعد انخراط مختلف مكونات المجال الترابي للجماعة في مسلسل إعداد البرنامج شرطا أساسيا لنجاح تبني مخرجاته، وتحديد الملامح الكبرى لمخرجاته، وعلى هذا الأساس، يستلزم تدبير هاته المرحلة وما يليها من المراحل ب:

✓ تشكيل فريق قيادة يسهر على السير الجيد لمختلف مراحل الإعداد تحت رئاسة رئيس المجلس الجماعي، وبحضور مختلف الفاعلين المساهمين في العملية؛

✓ تشكيل فريق تقني جماعي، يرأسه مدير مصالح الجماعة ويضم الموظفين والتقنيين وممثلي المجتمع المدني، يتكلف بجمع المعطيات ومعالجتها والعمل على تنسيق لمختلف العمليات والمهام المبرمجة في مسلسل الإعداد ووضع البرمجة الزمنية الدقيقة لمختلف العمليات التشاورية مع



السكان والهيئات المعنية في مختلف مراحل المسلسل؛

✓ تكوين الفريق التقني ومدته بالآليات الضرورية لجمع المعطيات وتحليلها وفق مختلف المراحل.

✓ تعبئة الموارد المالية والتقنية الضرورية لإنجاز مختلف العمليات.

المرحلة الثانية: مرحلة تحديد الحالة الراهنة

تعد هاته المرحلة مرحلة مهمة كذلك بالنظر إلى كونها تعد المدخل الأساسي لبناء تصور حول المجال، عبر النزول إلى الميدان وتجميع المعطيات الأولية، وتهدف هاته المرحلة إلى:

✓ تكوين صورة أولية حول وضعية المجال الجماعي؛

✓ بناء الأسئلة الكبرى التي ستقوم مرحلة التشخيص بالإجابة عليها مع وضع الفرضيات المحتملة لذلك.

ويمر ذلك عبر تجميع المعطيات الأولية عبر إحصاء تتبناه الجماعة أو لدى المؤسسات والهيئات الوطنية (المندوبية السامية للتخطيط، تقارير المجالس المختلفة، ...) المصالح الجماعية، والمصالح الخارجية، والمؤسسات المنتخبة إقليميا وجهويا، الدراسات والبحوث المنجزة حول تراب الجماعة، المقالات الصحفية، والرسائل الجامعية ومختلف الوثائق التي قد تفيده في تكوين الصورة السابقة الذكر، وصياغة المونوغرافيا الجماعية أو تحيينها على ضوء هذه المعطيات يعد مخرجا من مخرجات المرحلة.

المرحلة الثالثة: التشخيص الترابي التشاركي

استنادا إلى مخرجات تحليل المعطيات الأولية، ومجمل التساؤلات الكبرى التي تفرزها، وكذا مختلف الفرضيات التي تم بناؤها، يتم انجاز التشخيص الترابي التشاركي، والذي يهدف إلى توضيح الصورة بشكل دقيق حول المجال بتحديد نقاط ضعفه، ونقاط قوته، بالإضافة إلى الفرص المتاحة أمام المجال للتطور، بدون إغفال الاكراهات والتهديدات التي قد تؤثر عليه مستقبلا، وفي هذا الصدد، عملنا على تنظيم مجموعة من الورشات التشاورية مع مختلف الفاعلين المحليين والجمعيات التنموية العاملة في المجال على شكل محاور منها :

- محور البيئة والتغيرات المناخية: (التضاريس، المناخ، التساقطات ...)
- محور الهجرة والتنمية: (حركية السكان، وتوزيعهم الجغرافي، الخصائص الاجتماعية، ...)

- محور الاقتصاد المحلي: (نسبة الساكنة النشيطة، طبيعة الأنشطة الاقتصادية، خصائص الاقتصاد المحلي، دينامية الفاعلين الاقتصاديين، ...) ؛
- محور البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية: (التجهيزات والخدمات الاجتماعية والأنشطة الثقافية والرياضية ...) ؛
- محور الحكامة وتقوية القدرات: (المؤسسة الجماعية، الإدارة الجماعية، المؤسسات المدنية،)
- محور النوع الاجتماعي: (حضور النوع في السياسات والقرار المحلي).

استرجاع النتائج:

- تعد هاته المحطة فرصة لتنظيم التداول حول نتائج التشخيص التشاركي المنجز، والنتائج الأساسية التي توصل إليها التقرير الأولي، وتعد فرصة كذلك لتبني نتائج التشخيص أو تصحيح بعض مكوناتها أو اغنائها، وتعد عملية أساسية للمرحلة المستقبلية في المسلسل، وتهدف إلى:
- مناقشة الخلاصات الأساسية ونتائج التشخيص التشاركي المنجز؛
 - المصادقة على نتائج التشخيص للمحاور الإستراتيجية المقبلة ؛
 - إحداث لجنة للتخطيط ستستلم مهام تحويل المحاور الإستراتيجية إلى برنامج عمل أو صياغة مخطط عمل سداسي وثلاثي وسنوي بدعم من لجنة القيادة واللجنة التقنية الجماعية.

المرحلة الرابعة: التخطيط والانسجام

- التخطيط

- تعد مرحلة التخطيط بمثابة فترة الاختيارات والتحكيم، وهي مرحلة مهمة لترجمة التصور التنموي للجماعة، بعد مرحلة الاسترجاع إلى مجموع الأهداف والمشاريع والبرامج. وتهدف هذه المرحلة إلى:
- تحديد الرؤية المستقبلية لتنمية الجماعة؛
 - تحديد المحاور والتوجهات الإستراتيجية ؛
 - الأهداف والنتائج المراد تحقيقها؛
 - المشاريع وفق الإمكانيات المادية والبشرية للجماعة خلال مدة الانتداب وتحديد البرامج التي يجب إنجازها خلال السنوات الثلاث القادمة.

الفصل الأول: تقديم الوضعية الراهنة

المحور الأول: الوسط الجغرافي والطبيعي للجماعة

1. الموقع الجغرافي والإداري للجماعة

تعتبر جماعة أنزي، جماعة ترابية ضمن النفوذ الترابي لقيادة أنزي، دائرة أنزي، إقليم تيزنيت، جهة سوس ماسة، أحدثت منذ سنة 1951، كجماعة قروية كانت تضم ثلاث مراكز، هي مركز أنزي، مركز اثنين أداي ومركز خميس تافراوت المولود، ما لبثت أن شملها التقسيم الجماعي لسنة 1992، ليصبح بذلك مجالها الترابي مقسما لثلاث جماعات قروية هي الجماعة القروية لأنزي، الجماعة القروية لاثنين أداي ثم الجماعة القروية لتافراوت المولود. ومنذ ذلك التاريخ كانت الجماعة القروية لأنزي تضم 83 دوارا، انتقلت بموجب التقسيم الجماعي لسنة 2009 إلى



133 دوار بعدما انضم إليها حوالي 50 دوارا من كل من جماعتي تيغمي وأربعاء ايت احمد وهو العدد الحالي لدواوير الجماعة، دون أن ننسى تحول المركز القروي لأنزي إلى مركز محدد منذ سنة 2007.

وتقع جماعة أنزي ضمن سلسلة جبال الأطلس الصغير من جهة الوسط الغربي، قريبا من سهل تيزنيت، بمسافة تبعد عن البحر (المحيط الأطلسي) بحوالي 52 كلم طول، حيث تتميز بطغيان التضاريس الجبلية، بالإضافة للهضاب والروابي.

كما أنها جماعة تعرف بسيادة الحرف التقليدية (الدباغة، صناعة الأحذية، صياغة الفضة، الفخار)، بالإضافة للنشاط التجاري الذي تمتعته نسبة كبيرة من ساكنة الجماعة.

أصل تسمية الجماعة:

إن تحديد أصل تسمية "أنزي" صعب للغاية نظرا لعدم توفر مراجع ووثائق تاريخية متاحة تحدد معنى هذه التسمية، أو تحيل عليها، غير انه وفي غياب هذه الوثائق ترجع بعض الروايات أصل هذه التسمية إلى ثلاث كلمات، الأولى "إنز" وتفيد إتمام عملية البيع، وهي كلمة متداولة ومعروفة بالنظر للطابع التجاري الذي يميز الأنشطة الاقتصادية بالجماعة، والثانية "أنزي" وهو اسم بالأمازيغية مقابله "الغز" باللغة العربية، والثالثة "إنزي" وتعني حاد عن الطريق، غير أن الحسم في هذا الامر موكول للباحثين في ميدان علم الأماكنية "الطوبونيميا" باعتباره المجال الواسع المختص للبحث في هذا الموضوع.

وقد تم الاحتفاظ باسم "أنزي" الذي اختاره السلف في زمن غير معروف، وتمت تزكيته من طرف الخلف وصولا إلى الساكنة والمنتخبين والإدارة، مع أنه لا وجود له في المعجم الدلالي المتداول في اللهجة المحلية أو الأمازيغية.

أما بالنسبة لتسميات الدواوير التابعة للجماعة، فتستوحى أسماءها الأمازيغية من المواضيع الطبيعية أو المورفولوجيا التي تحتضنها، أو نسبة إلى أسماء الأعلام أو الأمكنة التي هاجر منها أهل كل دوار، أو المهن والحرف التي يزاولها أهلها.

معطيات عامة:

أنزي	اسم الجماعة
أنزي	مقر الجماعة
أنزي	القيادة
أنزي	الدائرة
تيزنيت	الإقليم
سوس ماسة	الجهة
1495 كلم ²	المساحة الإجمالية
الأمازيغية	اللغة السائدة

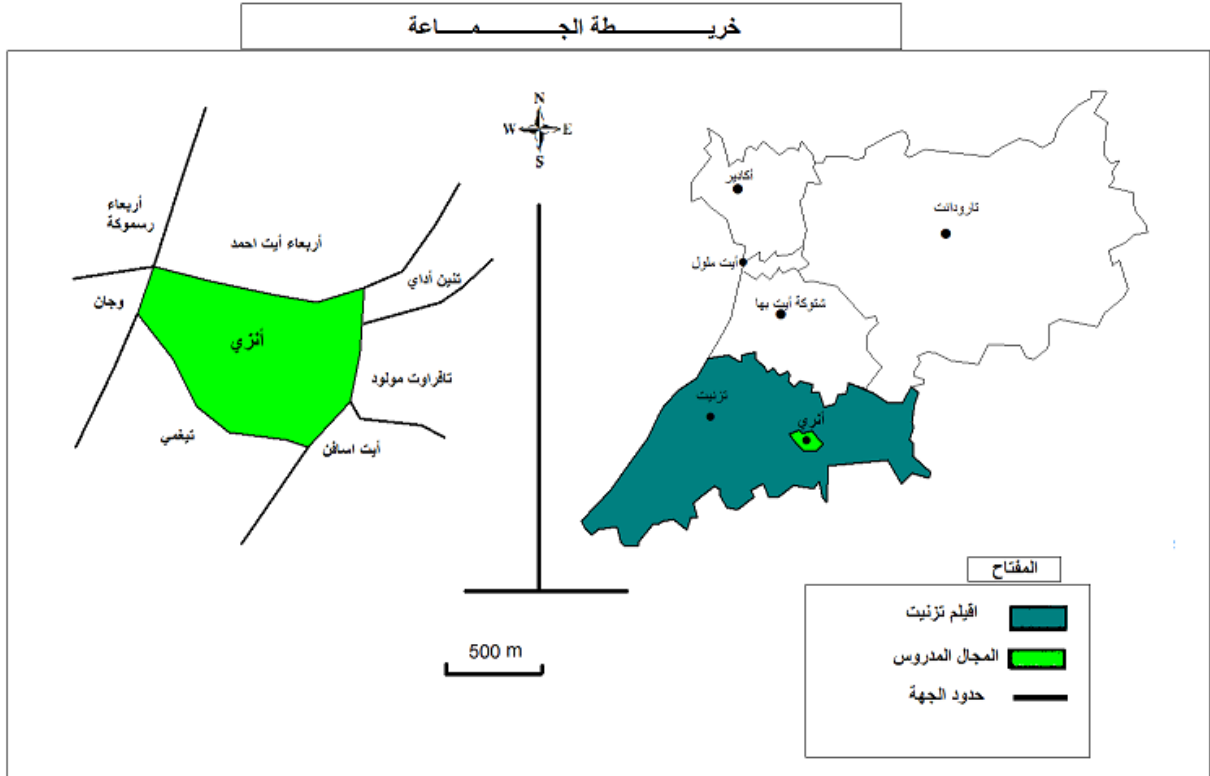
أقرب المدن إلى الجماعة:

المسافة (ب كلم)	المدينة
42	تيزنيت
130	أكادير
144	إفني
76	تافراوت

حدود الجماعة:

جماعة أيت أحمد	الشمال
جماعتي أيت اسافن وتيغمي	الجنوب
جماعتي وجان ورسومكة	الغرب
جماعتي أداي وتافراوت المولود	الشرق

خريطة الجماعة:



2. الوسط الطبيعي: التضاريس والمناخ بالمنطقة

- I. **التضاريس** : يغلب عليها إجمالاً الارتفاع، حيث تمثل المرتفعات المنتمية لسلسلة جبال الأطلس الصغير نسبة كبيرة من مساحتها، يبلغ أقصاها : 1289 متراً عن سطح البحر، وأدناها : 89 متر. أهمها الهضاب العليا والجبال، تتخللها مسيلات تصب كلها في وادي بوتيركي. وتوزع مساحة التضاريس كالآتي:
 - الجبال : 7901 هكتار (85%)
 - الهضاب : 465 هكتار (5%)
 - الروابي : 930 هكتار (10%).
- II. **الإطار الجيولوجي** : تتواجد المنطقة بمجال جبلي تابع لسلسلة جبال الأطلس الصغير، والتي يعود تكوينها إلى الأزمنة الجيولوجية القديمة، حيث يتبين من خلال الخريطة الجيولوجية للمنطقة أن الصخور المكونة للمجال الترابي للجماعة تتنوع بين الحجر الرملي المتكثل مع مستوى حجر الغرين مغلف، والحجر الرملي الخشن الكبير مع تعاقب حجر الغرين والحجر الرملي، بالإضافة لوجود طمي حديث.
- III. **المناخ** : شبه صحراوي، أو شبه قاحل نظراً للموقع الجغرافي للمنطقة وكذا مؤثرات الرياح الصحراوية القادمة من الجنوب ومن الشرق -الشرقي- والتي تغزو المنطقة في فترات متفرقة من السنة خصوصاً في بداية فصلي الخريف والصيف.
- IV. **التساقطات** : ترتبط التساقطات بالمناخ عموماً لذلك فهي ضعيفة على مدار السنة وغير منتظمة، خصوصاً منذ بداية الثمانينيات حيث توالي ظاهرة الجفاف، وحين تساقطها تكون عبارة

عن زخات رعدية تؤدي إلى فيضانات، بحكم طوبوغرافية المنطقة، ويبلغ متوسط التساقطات خلال السنة 194.26 ملم (25 يوما خلال 5 أشهر).

V. **الحرارة** : الحرارة عموما متوسطة إلى مرتفعة خصوصا في الصيف بتأثير من رياح الشرقي الآتية من الشرق والجنوب الشرقي، مما ينعكس سلبا على المنتجات الزراعية والأغراس، هذا التغير في درجة الحرارة يسجل خلال بداية السنة بانخفاض، ثم تعود للارتفاع مع بداية شهر مارس إلى غاية نهاية السنة حيث تعرف انخفاضا ملحوظا.

- المعدل السنوي الأدنى : 9°C.

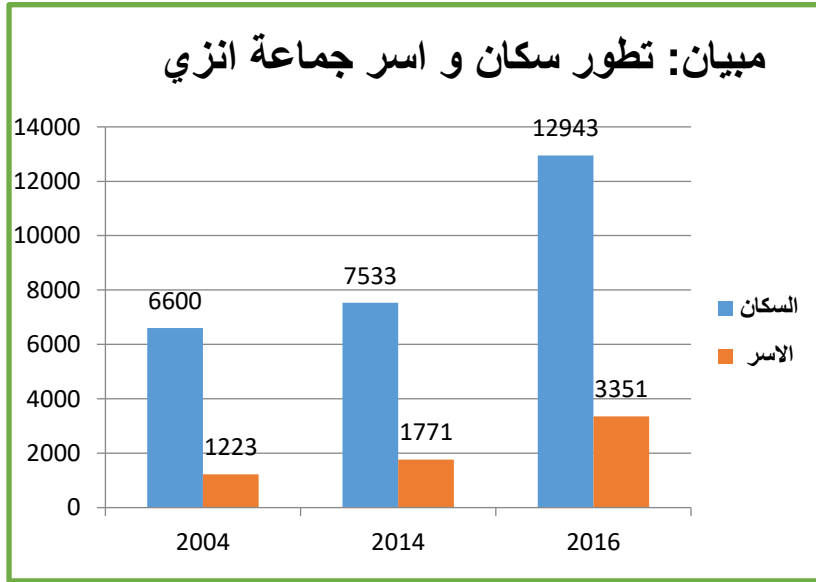
- المعدل السنوي الأقصى : 45°C.

3. البنية الديموغرافية والهجرة بجماعة أنزي :

لمعرفة التطورات السكانية في أي مجال لابد من القيام بدراسة سكانية مما يمكن الجماعة ويسهل عليها فهم ومعرفة مجالها الترابي من كل الجوانب، علما أن العمل على دراسة النمو الديموغرافي للجماعة والتحولات

المصاحبة للعنصر البشري بشكل عام يشكل الركيزة الأساسية للتخطيط المستقبلي لأي مجال ترابي.

وفي هذا الصدد وطبقا لإحصائيات رسمية، فقد بلغ عدد سكان جماعة أنزي سنة 2014 إلى 7533 نسمة، إذ عرف ارتفاعا مقارنة مع سنة 2004 بأقل من 1000 نسمة حيث كان عدد السكان 6600 نسمة كما يوضح ذلك المبيان أسفله، ويعزى ذلك إلى مشروع ملائمة التقسيم الجماعي لسنة 2009، حيث تم ضم مجموعة من الدواوير إلى المجال الترابي للجماعة،



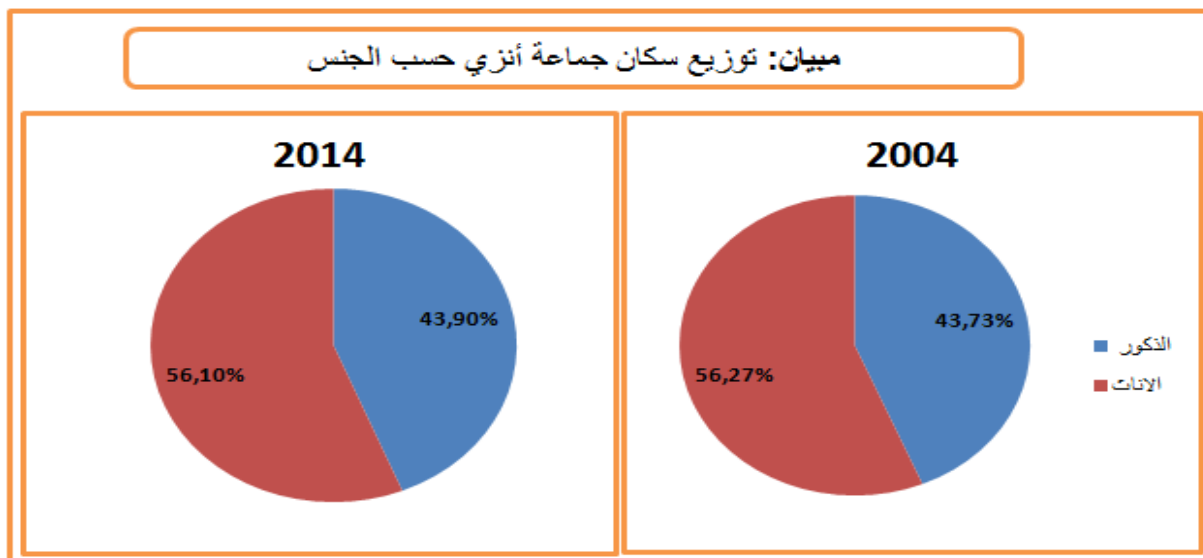
وكذلك الولادات الجديدة المسجلة بين فترتي الإحصاء.

غير أن هاذين المعطيين الأولين وبالنظر إلى العدد القليل الذي تطور به عدد سكان الجماعة على مدى العشر سنوات الماضية (2004 – 2014) فإن ذلك يطرح أسئلة متعددة حول حركية النمو الديموغرافي بالجماعة وهذا التطور المتدببب المصاحب له.

وعندما نلقي نظرة على عدد سكان الجماعة طبقا لإحصاء 2016 والذي أنجزته الجماعة، يظهر جليا تطور هائل في عدد السكان إذ بلغ 12943 نسمة علما أن الجماعة لا تتوفر على إحصائيات بعض الدواوير (23 دوار)، وهذا يمكن فقط تفسيره باعتبار مركز جماعة أنزي مركزا حضريا ومركزا مستقبلا لسكانة الدواوير التابعة للجماعة وكذلك لسكان الجماعات القروية المجاورة، ويمكن أيضا تفسير هذا التطور بتزامن فترة الإحصاء بتوافد الجالية الأنزية على تراب الجماعة.

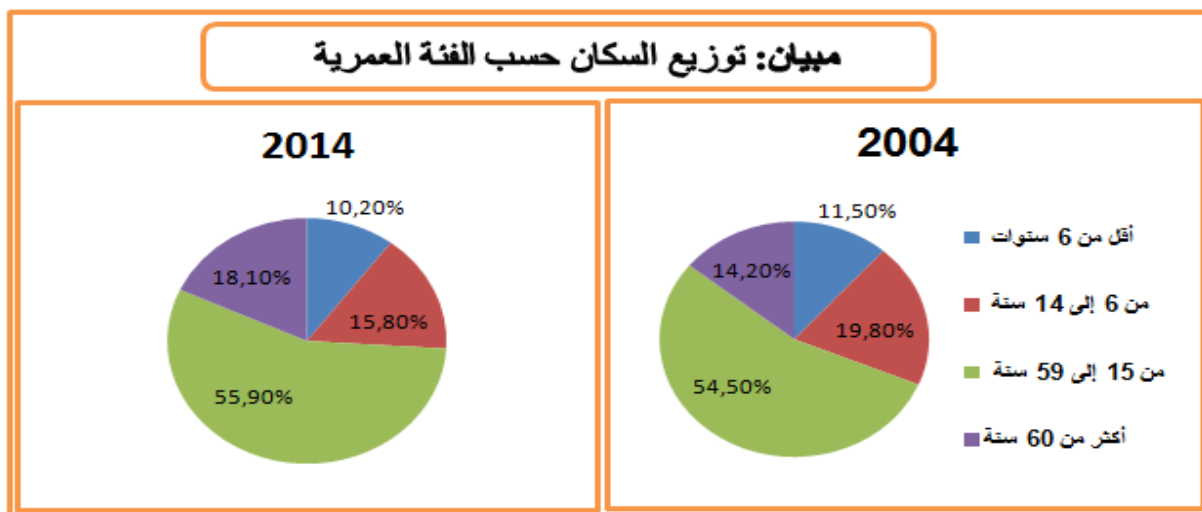
أما بالنسبة للأسر طبقا للمبيان أعلاه، فقد شهدت كذلك ارتفاعا طفيفا ما بين سنوات 2004 و2014، حيث بلغ عدد الأسر سنة 2004 ما مجموعه 1223 أسرة ثم ارتفع تدريجيا بعد ذلك إلى 1771 أسرة سنة 2014، وبالمقارنة مع إحصاء سنة 2016 فقد شهد ارتفاعا منقطع النظير حيث ارتفعت عدد الأسر على مدى عشر سنوات (2004 - 2014) ب 548 أسرة إلا أنه وفي السنوات الثلاثة الأخيرة (2015 – 2017) ارتفعت ب 1580 أسرة.

ومن جهة أخرى، وعلى مستوى توزيع سكان جماعة أنزي حسب الجنس، فإن هذا التوزيع يعرف فارقا لا بأس به، إذ تتكون غالبية السكان من النساء وحيث حافظن على هذه الغالبية على مدى السنوات الماضية، إذ تمثل النساء 56.27 في المائة من مجموع الساكنة طبقا لإحصاء سنة 2004، وسيرا على نفس النهج بقين على نفس الغالبية بنسبة 56.10 في المائة سنة 2014 كما في المبيان أسفله.

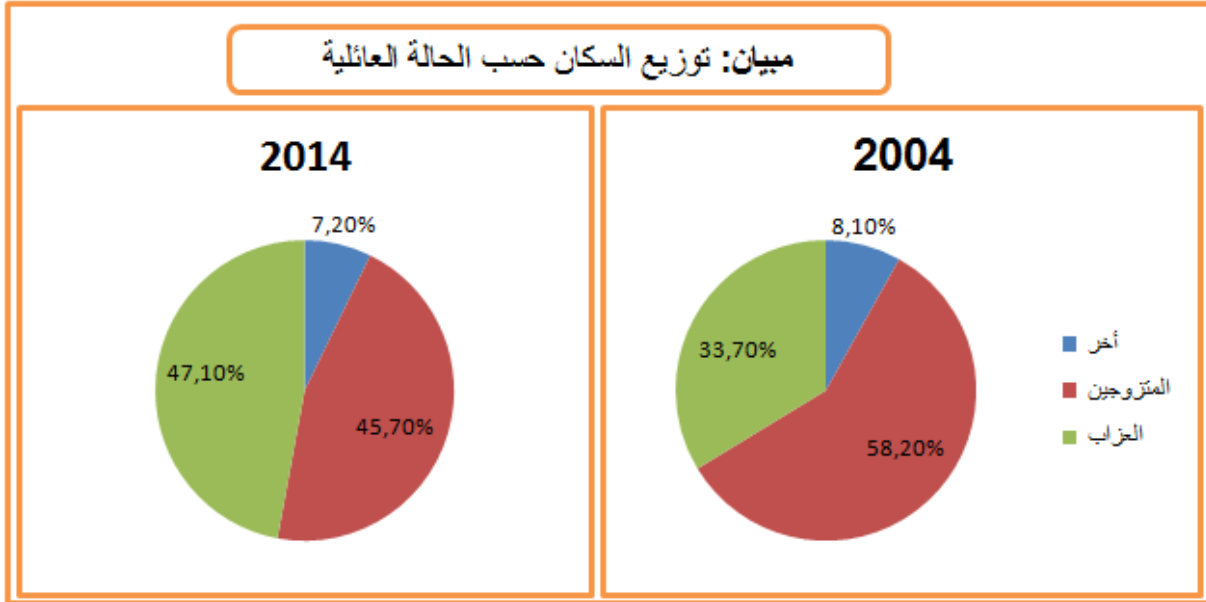


وبلغة الأرقام بلغ عدد النساء بجماعة أنزي سنة 2004، 3714 نسمة وبلغ 4226 نسمة سنة 2014 في حين وصل عدد الذكور سنة 2004، 2886 نسمة وبلغ 3307 نسمة سنة 2014.

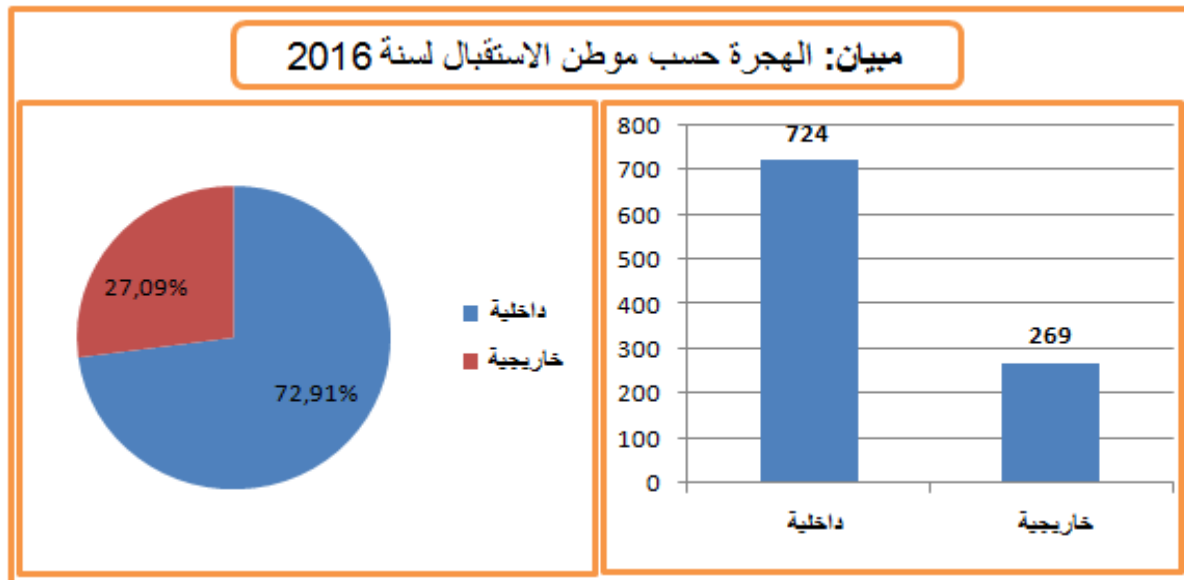
وانطلاقا من الإحصائيات التي تم تسجيلها طبقا دائما لإحصاء 2004 و2014، فقد تم تسجيل أرقاما متقاربة في توزيع السكان حسب الفئة العمرية، بحيث سنة 2004 تم تسجيل نسبة 11.50% لدى الفئة العمرية التي تقل أعمارهم عن 6 سنوات، مقابل 19.80% لدى الفئة المتراوحة أعمارهم بين 6 و14 سنة، فيما سجلت 54.50% لدى الفئة العمرية بين 15 و59 سنة، في حين وصلت نسبة الفئة العمرية أكثر من 60 سنة إلى 14.20%، بينما سجلت هذه الفئات تفاوتات طفيفا في إحصائيات 2014 حيث تم تسجيل نسبة 11.50% لدى الفئة العمرية التي تقل أعمارهم عن 6 سنوات، مقابل 15.80% لدى الفئة المتراوحة أعمارهم بين 6 و14 سنة، فيما سجلت 55.90% لدى الفئة العمرية بين 15 و59 سنة، في حين وصلت نسبة الفئة التي تزيد أعمارهم عن 60 سنة 18.10% والمبيان أسفله يوضح ذلك.



أما عن المعطيات الخاصة بالحالة العائلية لدى ساكنة جماعة أنزي، فقد تم تسجيل انخفاضا في نسب المتزوجين إذ تقلصت بنسبة 12.50% خلال العشرية 2004 – 2014 حيث بلغت سنة 2004 58.20% ثم تقلصت إلى 45.70% سنة 2014، وعكس ذلك كان في صفوف العزاب إذ شهدت هذه الفئة تطورا ملحوظا يقدر خلال نفس العشرية يقدر ب 13.40%، هذا الانخفاض في صفوف المتزوجين والارتفاع في صفوف العزاب يضل منطقيا بالنظر إلى عزوف الشباب عن الزواج وتفضيلهم للهجرة والاعتراب بحثا عن عيش أفضل ومتلائم. وتبقى نسب



الأرامل والمطلقات في صفوف ساكنة الجماعة نسبيا ضئيلة ومستقرة حيث تقلصت ما بين سنة 2004 و 2014 بنسبة 0.9%، والمبيان أعلاه يوضح هذه المعطيات بقليل من التفصيل. وفيما يخص الحركة البشرية بجماعة أنزي، فإنها تعرف أرقاما متفاوتة، حيث لاحظنا في مرحلة التشخيص الترابي تزايد عدد سكان الجماعة خاصة حي المركز، وكذلك نجد في إحصاء 2016 الذي أنجزته الجماعة بأن عدد المهاجرون الذين تم إحصائهم بلغ 993 كما يظهر في المبيان أسفله.



وبالعودة إلى المعطيات الخاصة بالهجرة فقد بلغت نسبة الهجرة الداخلية بجماعة أنزي 72.91% فيما الخارجية 27.09%، ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الهجرة الداخلية بهجرة الشباب نحو المدن بحثا عن العمل أو سعيا لإتمام الدراسة، ويمكن التأكيد على الإمكانيات الكبيرة التي يوفرها عامل الهجرة للمجال الترابي للجماعة بالنظر إلى

المشاريع التي يتبناها المهاجرون أو التي فقط يساهمون فيها على طول تراب الجماعة، مما يعد قيمة مضافة إن تم استغلالها بالشكل الجيد والعمل على جلب استثمارات المهاجرين. ومن أجل تحليل الشق الخاص بالهجرة ودورها في تنمية الجماعة، وفي إطار بلورة برنامج عملها تم تنظيم ورشات للتشخيص التشاركي مع الساكنة، وذلك سعياً لمعرفة عناصر القوة و الضعف للمجال عبر المصفوفة التالية:

نقط القوة	نقط الضعف
- انخراط المهاجرين في التنمية المجالية خصوصا في البنيات التحتي ؛ - تمويلات مادية وتكوينا ؛ - توفر الجالية على كفاءات وتجارب مهم ؛ - وجود جالية مهيكله بالخار ؛ - وجود جمعيات ايت انزي بالمدن المغربي ؛ - ارتباط المهاجرين بالوطن الأم؛ - رغبة الجيل الأول في خدمة المنطقة وجعل العمل هدف لادخاره؛ - تشجيع الجيل الثالث على الاهتمام و الارتباط بالمنطقة عن طريق ملتقى ادوز للتنمية؛ - توافد العديد من المهاجرين من مختلف مناطق المغرب - العمل على استمرار المهاجرين في خدمة التنمية؛ - جمعية مهاجري أنزي؛ - جمعية أصدقاء انزي تضم جميع أطراف المجتمع باختلاف مناطق تواجدهم.	- نقص في الانخراط المهاجرين في التنمية مع توالي السنوات؛ - صعوبة الاندماج في الوسط المحلي خاصة الجيل الثاني والثالث؛ - اغلب مسيري الجمعيات مستقرون في المدن المغربية الأخرى؛ - هجرة الساكنة نظرا لغياب فرص الشغل والاستثمارات ؛ - عدم توثيق الربط بين الأجيال الحالية والقادمة بالمنطقة؛ - استغناء الجيل الثالث على تنمية المنطقة؛ - هجرة اليد العاملة النشيطة.

من خلال ما سبق، وبالنظر إلى الإحصائيات الخاصة بالبنية الديموغرافية للجماعة يظهر أنها لن تتوانى إلا أن تشكل العمود الفقري للتنمية بالجماعة لما تشكله اليد العاملة من إمكان بشري كبير بحيث أن الفئة القادرة عن العمل بالجماعة تتجاوز النصف من الساكنة لتصل إلى 54%، إذ أن هذا المعطى إذا ما تم استغلاله بشكل عقلاني وإيجابي لتنمية المجال وإذا ما عملت الجماعة على أن توفر له أرضية للعمل والإبداع نظرا للكفاءات التي يتميز بها.

أما فيما يتعلق بمعطى الهجرة، فإن الجماعة تتوفر على جالية مهمة تشارك في التنمية المحلية بطريقة منظمة أو غير منظمة، إلا أنه في الآونة الأخيرة عملت الجالية الأنزية على رص صفوفها عبر تنظيمات جمعوية تمكنها من الفعالية في التدخل والنجاعة في التفكير الجماعي. في هذا الصدد عملت جمعية المهاجر بأنزي على هذا المنوال بجمعية الجماعة، عبر تنظيم ملتقيات بالمغرب وبلاد المهجر وذلك بغية إشراك جميع فئات المهاجرين في الشأن المحلي.

ولتقوية هذه الأواصر يجب على الجماعة العمل على تقوية هذه السياسة عبر تبنيتها وتشجيعها ما أمكن، عبر العمل على تعزيز مكانة المغرب في قلوب الجيل الثالث والرابع عبر تنظيم أنشطة متنوعة وملتقيات موجهة خصيصا لهم لمساعدتهم على الاندماج بالوسط المحلي، ويمكن كذلك العمل على تنظيم إحصاء شامل للجالية الأنزية بهدف معرفة بلدان تواجدهم وطاقتهم والنظر إلى الكيفية التي يمكن للجماعة أن تستفيد من هذه الطاقات.

ومن أجل خلق نقاش داخل المجلس لمحاولة تبني سياسة ناجعة نظرا للإمكان البشري الذي تمتلكه الجماعة، فإنها مطالبة بوضع خطة تنموية وتصور واضح لقضايا الهجرة من خلال التفاعل مع الأسئلة التالية:

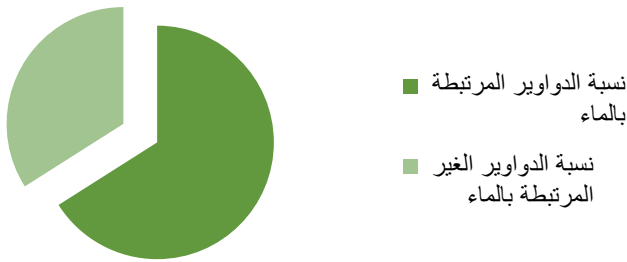
- كيف سيتم استثمار العنصر البشري للجماعة في التنمية المحلية للجماعة خصوصا أنه يمتلك معرفة محلية يمكن أن توفر فرصا للاستثمار؟
- كيف سيتم استغلال الفرص التي يتوفر عليها المجال الترابي للجماعة من أجل استقطاب استثمارات المهاجرين المنحدرين من الجماعة؟

المحور الثاني: البنيات التحتية والخدمات الاجتماعية

1. الماء والكهرباء

من خلال العمل الدعوب والإستراتيجية التي عملت جماعة أنزي على تبنيها منذ سنوات تمكنت من تحقيق تقدم لا بأس به في مجال تزويد الدواوير بخدمات الماء الصالح للشرب، فمن خلال القراءة الأولية لمونوغرافية جماعة أنزي، يتبين أن بمركز أنزي والدواوير الإثنى عشر المجاورة توجد شبكة لتوزيع الماء الصالح للشرب، يغذيها ثقبان مزودان بمضخة كهربائية لرفع المياه (ثقب أيت بوزيد، وثقب بولبرج)، وبئران أحدهما مزود

مبيان: نسبة الدواوير المزودة بالماء الصالح للشرب بجماعة أنزي لسنة 2016



بمضخة كهربائية (تلين) والآخر بمحرك الوقود (أيت مبارك)، ويتجاوز عدد المشتركين في هذه الشبكة 800 مشترك. يتم تسيير وتدبير هذا المرفق من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب منذ سنة 2009، أما على مستوى باقي دواوير الجماعة فهناك أنظمة لتوزيع الماء الصالح للشرب بمجموعة من الدواوير : دواوير دار الأربعاء – دواوير فنينيخ – بعض دواوير تدارت – دواوير تنسغاس- دواوير مكوس، دواوير تمدكنوت، دواوير إمي أوكني التي أنجزت في إطار برنامج المندمج لتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب. بالإضافة إلى مشروع تزويد دواوير أيت مبارك أو مسعود بالماء الشروب في إطار شراكة مع التعاون المغربي الألماني KFW، دون ان ننسى دور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية – برنامج الفقر- في تزويد عدة دواوير بالماء الشروب. والمبيان جانبه يبين نسبة الدواوير المزودة بالماء الصالح للشرب بالجماعة.

وأما عن مصادر التزود بالماء الصالح للشرب بالجماعة فإن هذه المصادر تبقى متنوعة إذ تغلب عليها طبيعة التزود من الآبار الخاصة بنسبة 75%، يليها التزود بالماء الشروب من الخزانات العمومية نظرا للطبيعة القروية الجبلية للجماعة بنسبة 16.25%، ثم بعد ذلك تأتي المطفيات الجماعة في المرتبة الثالثة بنسبة تزود تصل 6.25%، لتأتي في الأخير الثقوب العمومية كمصدر للمياه بنسبة لا تتجاوز 2.50% كما يظهر في المبيان أسفله.

أما فيما يتعلق بالكهرباء، فإن الجماعة تمكنت بفضل المجهودات الجبارة التي بذلتها من تحقيق تعميم الكهرباء على جميع الدواوير التابعة لها، بواسطة التيار المنخفض في إطار برنامج الكهرباء القروية الشمولي، هذا البرنامج الذي وصلت فيه الجماعة الشطر الرابع المقسم إلى مرحلة أولى وثانية وتكميلي بالإضافة إلى الكهرباء بالطاقة الشمسية PERG SOLAIRE الذي اشتغلت عليه الجماعة. وتبلغ نسبة الربط حاليا على صعيد الجماعة 100 %، باستثناء بعض البنايات المعزولة والمتفرقة على صعيد تراب الجماعة سواء تلك التي أحدثت بعد إنجاز أشغال الكهرباء أو غيرها، وتتطلب تدخلا من نوع خاص، قصد كهربتها.

- الإضاءة العمومية،

تعتبر الإنارة العمومية مطلبا ملحا لدى الساكنة من توالي السنوات، لذلك عملت الجماعة على توسيع هذه الخدمة، إذ وصلت لغاية سنة 2016 لتشمل 35 دوارا من أصل 133، وتبلغ تكلفة الإنارة العمومية لسنة 2016 فقط ما مجموعه 191601.92 درهم دون احتساب مصاريف اليد العاملة وتكلفة قطع الغيار، والجدول أسفله معلومات عن هذه المصاريف لسنة 2016.

تكلفة استهلاك الكهرباء سنة 2016	تكلفة استهلاك قطع الغيار سنة 2016	تكلفة اليد العاملة سنة 2016
191601.92 درهم	42000.00 درهم	16034.90 درهم

2. الطرق والمواصلات

تتميز الشبكة الطرقية بجماعة أنزي بغالبيتها الغير المعبدة، نظرا لطابعها الجبلي والقروي، اشتغلت الجماعة على تعبيدها وتهيئتها الجماعة، خلال السنوات السابقة وكانت ثمرة هذا الاشتغال تعبيد مسالك 10



دواوير وتهيئة وفك العزلة عن 100% من الدواوير بإعتبار أن هناك طرق معبدة (طريقين إقليميين) تخترق المركز وتربطه بعدة جماعات مجاورة (ج تيغمي، ج أيت أحمد، ج اثنين أداي، ج تافراوت المولود نحو دائرة تافراوت)، وبمركز الإقليم - تيزنيت- الذي يصله بمختلف ربوع المملكة.

كما تم ربط عدة دواوير بالطريق المعبدة، سواء في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أو

بشراكة مع المجتمع المدني والمجلس الإقليمي، كما قامت الجماعة بالمساهمة في تمويل الدراسة التقنية لما يفوق 50 كلم من المسالك القروية، إضافة إلى مجموعة من الدراسات التقنية ممولة من طرف الجمعيات المحلية. ويبلغ معدل البعد عن طريق معبد 3.1 كلم متجاوزا بذلك معدل احتساب العزلة المحدد في 2 كلم.

مما ساهم في تسهيل الولوج من وإلى دواوير الجماعة، إذ نجد أن جميع الدواوير تتوفر على إمكانية لولوج إليها، إلا أنه مازالت الجماعة مدعوة للعمل على تعبيد الطرق القروية حيث نجد أن مجموع الطرق الغير المعبدة بالجماعة تصل إلى 440.8 كلم، وتختلف مسافة بعد الدواوير عن الطريق المعبدة الأقرب

بحيث نجد بعض الدواوير لا تبعد إلا بأقل من 100 متر في حين تبعد أخرى بما يقارب العشرين كيلومترا.

وفي هذا الصدد تم برمجة وإعطاء الانطلاقة لعدة مشاريع تهتم المسالك و الطرق بشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجرة الأركان، وتشمل هاته المشاريع إنجاز الدراسات التقنية لمجموعة من المسالك القروية بالجماعة، إنجاز أشغال بناء القارعة والتكسية للطريق الغير المصنفة الرابطة بين الطريق الإقليمية رقم 1921 ودوار أيت أفقيير مسافة 6 كلم، إنجاز أشغال تهيئة طريق إلماتن من الطريق الإقليمية 1900، ومشاريع تعبيد وتبليط مسالك قروية أخرى بتراب الجماعة.

3. النفايات الصلبة والسائلة

ضل دائما موضوع تدبير النفايات الصلبة والسائلة مشكلا يؤرق الجماعات المحلية، خاصة القروية منها كما هو الشأن بالنسبة لجماعة أنزي، بحيث نجد أن أكثر من 80% من السكان يتخلصون من النفايات المنزلية في الطبيعة في حين تسهر فقط على تدبير نفايات المركز الجماعي حيث في السابق كانت تتم عملية جمع النفايات الصلبة من طرف عمال النظافة التابعين للجماعة بواسطة جرار وعربة مخصصة لهذا الغرض، وابتداء من سنة 2008 تم تفعيل مشروع تدبير النفايات الصلبة المدرج في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية – برنامج محاربة الفقر سنة 2006- وذلك بعد اقتناء شاحنة لجمع ونقل النفايات الصلبة، وكذا حاويات جمع النفايات، والأدوات الصغرى للنظافة، في انتظار تطبيق المخطط الإقليمي للنفايات الصلبة الذي تم الانتهاء من الدراسة التقنية المتعلقة به.

أما بالنسبة لتطهير السائل فضل لسنوات على شكل قنوات وكذا مطمورات فردية وذلك نظرا لغياب بشبكة الصرف الصحي الجماعية، وسعيا لتجاوز هذه الوضعية بادرت الجماعة سنة 2006 وسنة 2009 إلى طلب تحيين دراسة التطهير السائل التي أنجزت سنة 1996، وتعتبر الدراسة التقنية للتطهير السائل بجماعة أنزي جاهزة وتم تخصيص مبلغ 4 مليون درهم من طرف وزارة الداخلية لتمويل الشطر الأول، وهو اليوم في انتظار إطلاق صفقة الشطر الأول منه.

هذه الإنجازات أتت لا محالة على التوجهات الإستراتيجية للمجلس الجماعي، و الذي ارتأى إلى الاهتمام بالمشاريع البيئية حيث عمل وعلى مدى إعداد برنامج عمل على أن يتم احترام البعد البيئي في جميع المشاريع التي سيتم برمجتها في إطار برنامج عملها.

4. التعليم والامية

إن مرفق التعليم باعتباره مرفقا عموميا ذا أولوية، شغل الدولة وعملت على تعميمه وتجويده منذ سنوات الاستقلال من خلال برامج ومخططات سعت في مجملها إلى رفع التحديات للاستجابة لإنتظارات المواطنين. وعلى هذا المنوال عملت جماعة أنزي على السير قدما في نفس النهج إذ عملت على توفير وتجويد هذا القطاع من خلال العمل على :

أ- التعليم الأولي :

كانت بداية العمل على التعليم الأولي بالجماعة ما بين سنوات 2004 و 2005، إذ تم إحداث قسم للتعليم الأولي بمركزية م/م عبد المومن بمركز أنزي، بشراكة بين جماعة أنزي والنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية وجمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع أنزي والتي أخذت زمام التسيير. بذلك تزايد عدد الوافدين على هذا القسم مع توالي السنوات وبلغ عدد المسجلين خلال موسم 2010/2009 30 مستفيدا، وتسهر

اليوم جمعية آباء وأولياء تلاميذ م/م عبد المومن على تسييره والاعتناء بمرافقه، وبعد نجاح هذه التجربة الأولى تم إحداث قسم آخر للتعليم الأولي بدوار أيت ثلاث بمركز أنزي بمبادرة من جمعية أيتامان للتنمية والتعاون وبلغ عدد المستفيدين منه حسب مونغرافية الجماعة 30 مستفيدا. كما يتواجد قسمين للتعليم الأولي، تم إحداثهما بكل من فنينيز ب 12 مستفيدا وآخر بدوار أكرض اعدي ب 18 مستفيد في إطار برنامج محاربة الفقر لسنة 2007-INDH.

ب- المستوى الابتدائي

ما فتى المجلس الجماعي لأنزي يولي أهمية كبيرة للتعليم الابتدائي على غرار المستويات الأخرى، إذ عمل على تقليص هذه عدد الأطفال الغير المتمدرسين خاصة في صفوف الفتيات، وكذا تسهيل الولوج للمؤسسات المدرسية عبر تشجيع سياسة تشييد المدارس، فحسب إحصاء 2004 بلغت نسبة التمدرس بالجماعة 79.2.



توالت السنوات وتقوت معها السياسة التعليمية للجماعة، فحسب المعطيات التي تتوفر عليها الجماعة لسنة 2010 فقد تم

تغطية مجموع تراب الجماعة فيما يخص التعليم الابتدائي بتوفر الجماعة على أربع مجموعات مدرسية على مستوى ترابها وهي كالتالي :

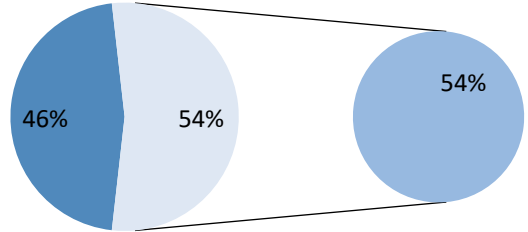
مجموعة مدارس عبد المومن: تتوفر هذه المجموعة المدرسية على أربع وحدات مدرسية وهي مدرسة حي المركز، مدرسة أكرض أو عدي، مدرسة ديران ومدرسة تاماشت؛ وطبقا لنفس الإحصائيات (2010) فهذه المجموعة تستقبل أكثر من 444 تلميذا وتلميذة وتبلغ فيها نسبة اللإناث مايفوق 46% كما هو مبين في المبيان جانبه فيما يخص التلاميذ المسجلين لموسم 2010-2011.

- مجموعة مدارس الهدى: هذه المجموعة المدرسية

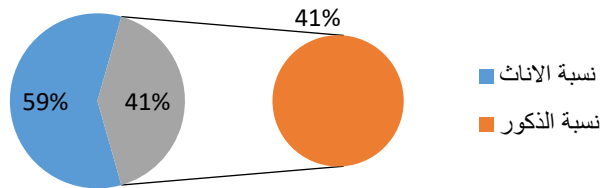
تتوفر على خمس وحدات مدرسية وهي مدرسة إمي نوكني، مدرسة تامدكنوت، مدرسة أمدغاس، مدرسة أفا إغيل ومدرسة أيت بازي. تستقبل هذه المجموعة المدرسية طبقا لإحصائيات الجماعة لسنة 2010 ما يعادل 193 تلميذا وتلميذة وتبلغ فيها نسبة الذكور 41.17% لتحظى فيها الإناث بنسبة 58.82% من المسجلين خلال الموسم 2010-2011، والمبيان يساره يبين هذه المعطيات.

نسبة التلاميذ المسجلين بمجموعة مدارس عبد المومن سنة 2010-2011

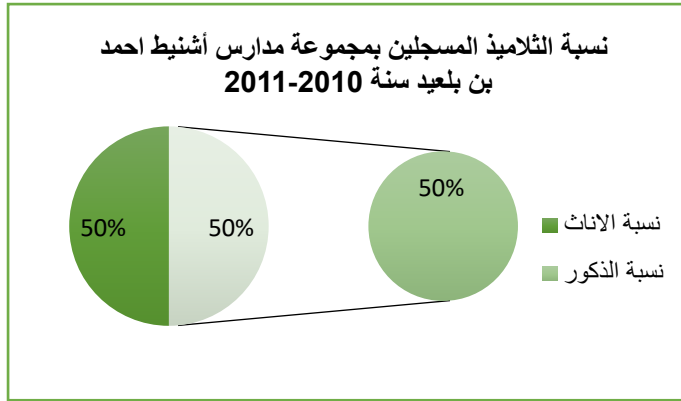
■ نسبة الذكور ■ نسبة الاناث



نسبة التلاميذ المسجلين بمجموعة مدارس الهدى للموسم 2010-2011

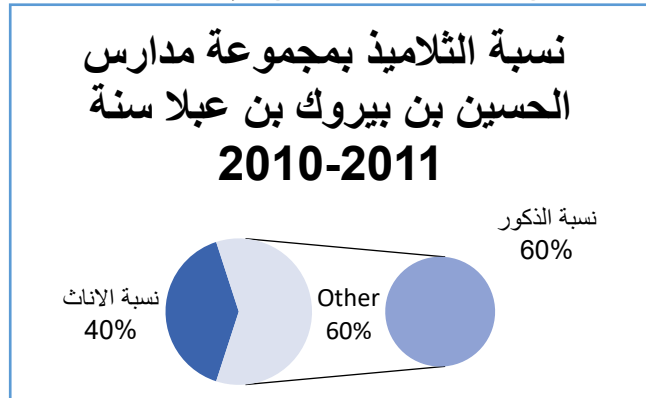


مجموعة مدارس أشنيط أحمد بن بلعيد: أو مجموعة مدارس تدارت كما كانت تسمى سابقا، تعتبر هذه المجموعة أكبر مجموعة مدرسية من حيث عدد الوحدات التابعة لها، إذ تتوفر على سبع وحدات مدرسية وهي مدرسة تدارت المركز، مدرسة إكروما، مدرسة فينيض، مدرسة توسلان، مدرسة أيت الجيار، مدرسة إيمتشان ومدرسة إنجارن. وحسب ما جاء في إحصائيات الجماعة لسنة 2010 فإن هذه المجموعة تستقبل ما مجموعه 161 تلميذا وتبلغ فيها نسبة النساء من المسجلين للموسم الدراسي 2010-2011 50%.

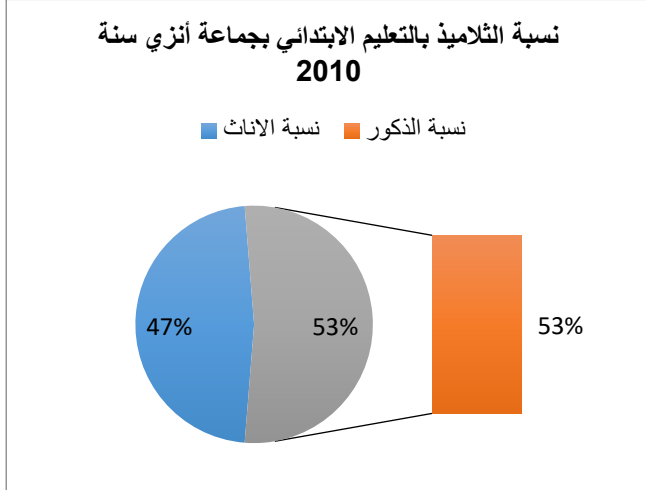


مجموعة مدارس الحسين بن بيروك بن

عبلا: عرفت هذه المجموعة سابقا بإسم مجموعة مدارس دار الأربعاء أو مجموعة مدارس تدارت كما كانت تسمى سابقا، واعتمادا على الإحصائيات الجماعية لسنة 2010 فإن هذه المجموعة تحتوي على خمس فرعيات مدرسية وهي مدرسة دار الأربعاء المركز، مدرسة أسا الماتن، مدرسة تاغورت، مدرسة تيلين ومدرسة أكني موحال. وتستقبل هذه المجموعة حوالي 200 تلميذا وتلميذة وتبلغ فيها نسبة النساء 50% من المسجلين الجدد للموسم الدراسي 2010-2011 طبقا للجدول أعلاه.



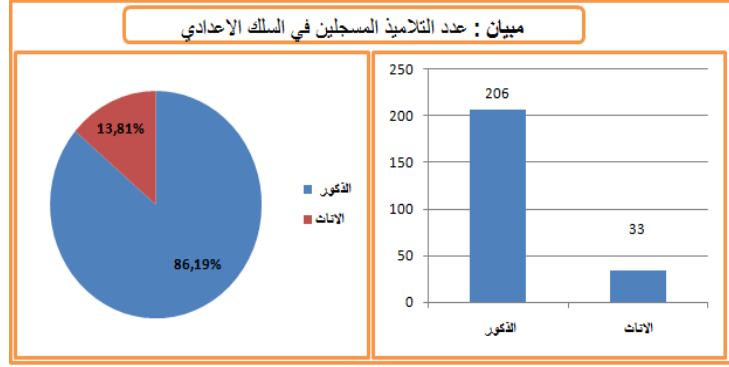
عموما فالتعليم الابتدائي بجماعة أنزي يلقي اهتماما كبيرا من لدن المسؤولين الجماعيين، بالنظر إلى الطلب المتزايد من لدن المواطنين فقد تطور نسبة تدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 7 سنوات و 12 سنة مع توالي السنوات وقد وصلت هذه النسبة لدى الذكور 96.89% ووصل لدى الإناث نسبة 87.29% طبقا لإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط. وإعتبارا لإحصائيات الجماعة لسنة 2010 فإن نسبة الذكور بالتعليم الابتدائي بالجماعة يفوق نسبة الإناث ب 3%، والمبين أيمنه يبين هذه



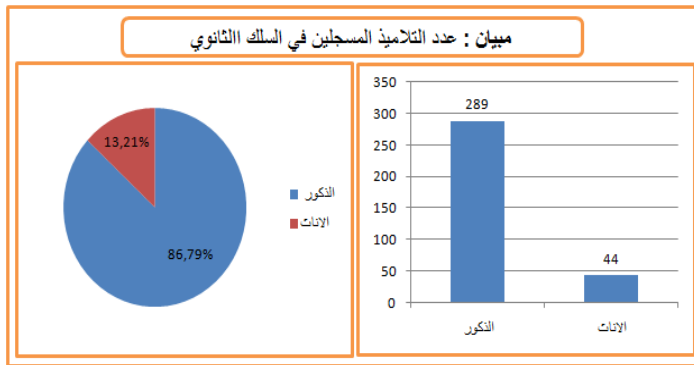
المعطيات.

ت- المستوى الإعدادي و الثانوي:

على غرار التعليم الابتدائي بجماعة أنزي، حضي التعليم الإعدادي والثانوي بقسط وفير من العمل الميداني، خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية حيث توجد بالجماعة ثانوية تضم مستويات الإعدادية ومستويات الثانوي التأهيلي، فمنذ بداية الألفية الثالثة كان لابد للجماعة أن تسير الطلب المتزايد بتوفير هذه المنشأة المهمة، فعلى سبيل المثال وطبقا لإحصائيات الجماعة لسنة 2010 فقد وصل مجموع عدد التلاميذ بالمؤسسة



أكثر من 570 من كلى الجنسين، فعلى مستوى التعليم الإعدادي وكما يبين المبيان جانبه وصل عدد التلاميذ ما مجموعه 206 فردا فيما وصل عدد التلميذات 33 تلميذة، إذ شكلن بذلك 13.81% من مجموع



المسجلين بالمستوى الإعدادي فيما وصلت نسبة الذكور 86.19%. أما فيما يخص المستوى الثانوي التأهيلي فقد وصل مجموع عدد التلميذات 44 تلميذة من مجموع عدد التلاميذ الذي وصل 333 سنة 2010 بحيث يقدر عدد الذكور 289 تلميذا، وبهذا تكون الفتيات يشكلن نسبة 13.21% كما يبين المبيان أعلاه.

ث- دار الطالب والطالبة :

تأسست دار الطالب بأنزي سنة 1957، تحتضن التلاميذ الذكور، تم توسيعها بإضافة مرافد أخرى (طابق علوي) خلال سنة 2012 في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (برنامج الهشاشة)، ويبلغ عدد النزلاء بهذه المؤسسة حوالي 69 من ذكور، وعدد المؤطرين 2، و4 أعوان. توجد كذلك بالجماعة دار للطالبة تم بنائها من طرف محسن.

ج- التعليم العتيق :

يعتبر التعليم العتيق والكتاتيب القراءانية مرحلة أساسية من الحياة التعليمية لدى الأطفال، إذ منذ السنوات الأولى في حياة الطفل إلا وتوجهه الأسرة المغربية إلى المسيد ومن تم إلى المدرسة العمومية، وهناك من يستمر تعليمة في هذا المسار، وجماعة أنزي على غرار الجماعات الأخرى تتوفر على هذا النوع من التعليم حيث توجد بها مدرستين عتيقتين :

- المدرسة العلمية العتيقة إلماتن: تضم أكثر من 45 طالبا يتابعون دراستهم بها، تحت إشراف فقيه مسؤول عن تسيير الشؤون الدراسية للمدرسة، بينما تتولى جمعية أنشأت مؤخرا تسيير شؤون المؤسسة ككل.
- المدرسة العلمية العتيقة أوز: تضم أكثر من 60 طالبا يتابعون دراستهم بها، تحت إشراف فقيه مسؤول عن تسيير الشؤون الدراسية للمدرسة، بينما تتولى كذلك جمعية تسيير شؤون المؤسسة ككل أنشأت لهذا الغرض.

- الكتاتيب القرآنية: توجد بمختلف المساجد الموجودة بالدواوير، غير أن دورها التربوي بدأ ينحسر بسبب تعميم التعليم العصري، وتراجع في اهتمام الساكنة بهذه المؤسسة التي لعبت دورا رائدا في التربية والتعليم قبل ظهور المدرسة العمومية.
ح- الأمية:

تعتبر الأمية معضلة كبيرة يعاني منها المغرب بشكل كبير، وقد عمل منذ سنوات عديدة على تخطيها من خلال برامج ومخططات سعت في مجملها إلى تقليص عدد الأشخاص الأميين من 10.2 مليون شخص سنة 2004 إلى 8.6 مليون شخص سنة 2014.

ورجوعا لإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2014 فقد بلغت نسبة الأمية لدى السكان البالغين بجماعة أنزي أكثر من 10 سنوات 54.29%، تبلغ فيها نسبة النساء 72.12%. وتماشيا مع السياسات الكبرى للدولة، فقد عرفت جماعة أنزي بدورها عدة برامج لمحو الأمية منها البرنامج الوطني لمحاربة الأمية والتي تشرف عليه وزارة التربية الوطنية، وبرنامج وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الذي شهده وما زال المسجد الأعظم بمركز أنزي، ومنها أيضا برنامج عبر شراكات مع جمعيات ومنظمات غير حكومية، بكل من تعاونية ألوماس النسوية بمركز أنزي، وتعاونية ثلاث الخير بدوار أدوز.

وجدير بالذكر، أن جمعية المهاجر بجماعة أنزي تستعد لتوسيع أسطول النقل المدرسي وفتح ورش التعليم الأولي بإطلاق مبادرة تمييزي التنمية التي تستهدف تمكين أبناء عدد من دواوير المنطقة من الولوج إلى التعليم الأولي الذي يعد مرحلة أساسية لإعداد الأطفال للنجاح في مسيرتهم الدراسية، من خلال خلق عدد من رياض الأطفال/أقسام التعليم الأولي بالشراكة مع الجمعيات التنموية المحلية بدواوير أنزي.

5. الصحة:

يعتبر القطاع الصحي من بين أهم القطاعات الاجتماعية التي سعدت الدولة على توفيرها لما تكتسيه من أهمية كبرى ولما لها من علاقة وطيدة بالحياة اليومية للمجتمع، وباعتبارها كذلك خدمة أساسية من خدمات القرب. وكذلك كان لدى جماعة أنزي حيث عملت بذورها على تعميم وتجويد الخدمات الصحية إذ يتواجد بمركز أنزي مركز صحي جماعي مع وحدة للولادة، به طبيب واحد وممرض واحد وممرضتين. يتوفر على أربع سكنيات وظيفية، يقدم الخدمات الصحية لكافة سكان الجماعة، بالإضافة لخدمات الولادة، كما يتواجد مستوصف قروي بمنطقة ترمان يعمل به ممرض واحد وطيلة أيام الأسبوع. غير أن هذه البنيات الصحية ونظرا للعدد المتزايد للسكان، لا يكفي لتقديم خدمات جيدة، نظرا كذلك لبعدها عن الدواوير وقلة الأطر الطبية به وعدم استقرارها أحيانا، وعدم توفر قاعات للعلاج بمجمل الدواوير خاصة بمنطقة إلمان التي لم يهاجر سكانها دواويرهم بسبب عملهم في حرفة صناعة وخياطة الأحذية، بالإضافة لكون المركز الصحي الجماعي يقدم خدماته للنفوذ الترابي للدائرة الصحية رغم تواجد مراكز صحية بالجماعات المجاورة والتابعة لدائرة أنزي.

يزيد من حدة هذا النقص، غياب القطاع الخاص في المجال الصحي بالنفوذ الترابي للجماعة إذا استثنينا صيدليتان تقدمان خدماتها لفائدة مرضى ساكنة المنطقة (جماعة أنزي والجماعات المجاورة).

6. الثقافة، الترفيه، المشاركة والرياضة

إن لكل شعب من شعوب العالم تراثه الفكري الخاص به، ويعتبر من العوامل الرئيسية التي تتميز بها المجتمعات عن بعضها البعض، حيث تختلف طبيعة الثقافة وخصائصها من مجتمع لآخر، وذلك لارتباطها الوثيق بالمجال وواقع الأمم. إذ تعبر الثقافة عموما عن الخصائص الحضارية التي تتميز بها أمة

عن غيرها. ويعتبر المغرب نموذجا لهذه المجتمعات نظرا للغنى الثقافي والحضاري الذي يعرفه والذي راكمه عبر الزمن.

وتعتبر جماعة أنزي، باعتبارها جوهرة أدرار وقرية من صلب سلسلة جبال الأطلس الصغير مجالا يزخر بموروث ثقافي هام ومتنوع تراكم عبر الفترات التاريخية التي عرفتها المنطقة لتنعكس على جوانب حياة الإنسان بدءا بالمظاهر العمرانية، والممارسات الدينية والثقافية والمراسيم المرتبطة بالزوايا والأولياء وكذا الموروث الأدبي الشفوي الغزير من حكايات وأمثال وكذا الصناعات التقليدية، كالحزف والجلد والفضة... وصولا إلى مختلف الطقوس الاحتفالية والمناسبات العائلية كالأعراس وغيرها.

توجد بالجماعة دار للشباب تم الشروع في بنائها بمركز أنزي بداية سنة 2007، لكنها لم تفتتح أبوابها للعموم إلا خلال صيف 2012 بعد تسلمها من طرف مندوبية الشباب والرياضة بصفتها وصية على القطاع، ثم تمت برمجة مشروع توسيعها ببناء قاعة وسور يحيط بها، وملاعب رياضية، غير أن هذه الأشغال توقفت ولم تستأنف بعد.

يوجد كذلك بالجماعة مركز للتربية والتكوين، أحدث لفائدة الفتاة والمرأة بمركز أنزي بشراكة بين جماعة أنزي والمندوبية الإقليمية للتعاون الوطني والمجلس الإقليمي لتيزنيت ومندوبية وزارة الصحة وذلك سنة 2005 تكلفت الجماعة القروية لأنزي بموجبها بإصلاح الفضاء اللازم لاحتضان المركز بمبلغ 70 000.00 درهم، وتخصيص مطرة، وكذا تحمل مصاريف التسيير، وباقي الشركاء بتوفير المقر وتجهيزه، وقد تم تأسيس جمعية نسوية بداية 2013 لتنشيط هذا النادي، بالإضافة إلى انطلاق الإعداد لشراكة جديدة لتدبير هذه المؤسسة بشراكة بين الجماعة والجمعية النسوية والمجلس الإقليمي والتعاون الوطني ووزارة الصحة.

وفيما يخص البنيات الرياضية، فتنوفر الجماعة على ملعب جماعي لكرة القدم محاط بسور ومجهز بمستودع، يتم استغلاله في مباريات كرة القدم (دوريات محلية مناسبة- مباريات فريق مولودية أنزي التي تنتمي إلى القسم الرابع بعصبة سوس، وكذا فريق تنالت القسم الرابع بنفس العصبة)، حيث تمت تهيئته وبناء مدرجات به في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. كما أنه توجد ببعض الدواير ملاعب لكرة القدم غير مهيأة، وتفتقر لكل الشروط المطلوبة في ملاعب كرة القدم.

وبالرجوع إلى الحياة الثقافية والترفيهية بجماعة أنزي، سنقع لا محالة على نشاطين مهمين يتم تنظيمهما على مستوى الجماعة سنويا وهما :

- **موسم إدرنان:** يعتبر موسم إدرنان موسما سنويا بالمنطقة، تنطلق مسيرات الاحتفال به بقبائل أدرار بداية كل موسم فلاحي، وتختلف العادات والتقاليد الممارسة بهذه المناسبة من قبيلة إلى أخرى إلا أن جو الاحتفالات واللقاءات العلمية تكون هي السائدة طيلة مدة الاحتفال. وفي هذه السنوات الأخيرة سعت الجهات المنظمة إلى الإبداع في فقرات هذه الاحتفالات وشهدت سنة 2017 برنامجا غنيا ومتنوعا من حكايات الأطفال المستوحاة من التراث الأمازيغي، مسابقة حول حرف تيفيناغ، مسابقات رياضية، وندوات علمية



ثقافية متنوعة وقد تم تنظيم هذه الدورة بشراكة مع المجلس الجماعي لأنزي المجلس الإقليمي لتيزنيت، مندوبية وزارة الفلاحة، مديرية وزارة

التربية الوطنية، مندوبية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مندوبية وزارة الشباب والرياضة، مندوبية التعاون الوطني والمجلس العلمي لتيزنيت، وبدعم من عدة فعاليات اقتصادية وجمعية (النسيج الجمعي بأنزري، الشبكة الإقليمية للاقتصاد الاجتماعي التضامني تيزنيت، منتدى الإبداع والتواصل تيزنيت، الكشفية الحسنية فرع تيزنيت، جمعية الشعلة للتربية والثقافة فرع أنزي).

- **مهرجان تركانين:** مهرجان سنوي يتم تنظيمه من طرف "جمعية تركانين للثقافة والفن" و"جمعية تجار أنزي للتنمية والتضامن". انطلقت فعالياته سنة 2016 بدورة أولى، وتكريسا لفلسفة المهرجان تم تنظيم الدورة الثانية سنة 2017 تحت شعار "أركان:



الرمز والثورة" أيام 4 و 5 غشت بمركز جماعة أنزي، وتروم جمعية تركانين للثقافة والفن من خلال هذا المهرجان التعريف بالموروث الطبيعي الذي تزخر به منطقة أدرار والتعريف بخصوصياته المتنوعة ودوره في الدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لساكنة المنطقة فضلا على تهمين منتوجات أركان

ومستخلصاته والدفع بها نحو العالمية مع الرفع من قيمتها التسويقية وتأكيد الخصوصية الفلاحية التي تتميز بها دائرة أنزي.

- **مهرجان ألموكار:** يلتئم هذا المهرجان سنويا ويتم تنظيمه من طرف جمعية المهاجر لتنمية دائرة أنزي، ويندرج هذا النشاط في إطار سعي الجمعية لبعث وتجديد موسم تراثي كان مناسبة لبث قيم التواصل والتآزر والتضامن بين ساكنة المنطقة. كما ارتبط من حيث زمانه مع اليوم الوطني للمهاجر، مما جعله متنفسا وفضاء للترفيه والتنشيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمنطقة. وتسعى الجهات المنظمة في هذا الحدث السنوي وفق رؤية حديثة ومتجددة، إلى خلق مناسبة إشعاعية لإبراز ما تزخر به المنطقة من مؤهلات اقتصادية وثقافية وحضارية، وما توفره من فرص وإمكانات. كما تسعى إلى جعل هذه التظاهرة مناسبة سنوية منتظمة للتواصل مع مختلف الفاعلين المحليين والمؤسساتيين، من أجل التفكير الجماعي في سبل النهوض بأوضاع المنطقة وتنميتها، لتحسين ظروف عيش الساكنة عبر تمكينها من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة وتشغيل وبنيات تحتية أساسية يتطلب تسريع وثيرة إنجازها تعبئة جماعية وانخراطا متعدد الأطراف - مؤسسات عمومية، جمعيات،

فعاليات اقتصادية. ويبقى الشباب والنساء معطي حاضر في سياسة جمعية المهاجر لتنمية دائرة أنزي من خلال هذا المهرجان عبر تنظيم فقرات وندوات ولقاءات خاصة بهم فعلى



سبيل المثال لا الحصر نظمت الجمعية ملتقى للمرأة بموازات مع المهرجان.

وبالرجوع إلى ورشات التشخيص التشاركي التي تم تنظيمها بالجماعة بمشاركة الساكنة المحلية فإنه يمكن إختزال نقط القوة ونقط الضعف فيما يلي:

عناصر القوة	عناصر الضعف	
<ul style="list-style-type: none"> - جميع الدواوير تم ربطها بالكهرباء؛ - أغلب الدواوير مزودة بالماء الشروب؛ - أغلب الدواوير مسيرة بالجمعيات المحلية. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم ربط بعض المساكن بالكهرباء؛ - انقطاعات المتكررة للكهرباء في بعض الدواوير؛ - إلحاق أضرار بتجهيزات وممتلكات الساكنة من جراء الفيضانات؛ - ارتفاع سعر وقيمة فواتير الماء والكهرباء؛ - ضعف المراقبة الدورية للعدادات؛ - ضعف جودة الماء الشروب؛ - ضعف مؤهلات الجمعيات المسيرة لمشاريع الماء؛ - نقص في تجهيزات بعض مشاريع الماء الشروب؛ - ضعف الإنارة العمومية. 	الماء والكهرباء
<ul style="list-style-type: none"> - وجود الإعدادية و الثانوية بالجماعة؛ - وجود خزانة جماعية وأخرى داخل الثانوية؛ - 4 حافلات النقل المدرسي؛ - توفر الجماعة على 4 حافلات لنقل المدرسي؛ - وجود دار الطالب والداخلية بتراب الجماعة. 	<ul style="list-style-type: none"> - عدم استقرار الأطر التعليمية؛ - افتقار جل المدارس للتجهيزات الأساسية؛ - عدم ربط المدارس بشبكة الماء الصالح للشرب؛ - ضعف تغطية التعليم الأولي؛ - وجود الأقسام المشتركة؛ - بعد المدارس عن بعض الدواوير؛ - عدم تغطية النقل المدرسي لجل الدواوير؛ - عدم وعي الساكنة بدور المدرسة؛ - ضعف نسبة تمدرس الفتيات؛ - نقص في التجهيزات والمرافق الصحية بالثانوية؛ - غياب مؤسسات ومراكز التكوين المهني؛ - غياب التوجيه لفائدة التلاميذ؛ - عدم تغطية برامج محاربة الأمية لجل دواوير الجماعة - ضعف تكوين مؤطرات محاربة الأمية؛ - قلة نسبة الاستفادة من المنح المدرسية. 	التعليم
<ul style="list-style-type: none"> - ربط الجماعة بشبكة طرقية معبدة مع الجماعات الأخرى؛ - عبور الطريق الإقليمية رقم 104 لمركز الجماعة؛ - انخراط جمعيات المجتمع المدني في 	<ul style="list-style-type: none"> - تهالك بعض المسالك والطرق المعبدة والغير المعبدة؛ - عزلة بعض الدواوير من جراء الفيضانات؛ - قلة المنشآت الفنية بالجماعة؛ - اغلب الطرق غير معبدة؛ 	الطرق

<ul style="list-style-type: none"> - مشكل ملكية الأراضي يحول دون انجاز المشاريع؛ - غياب دعم ومواكبة الجمعيات العاملة في القطاع والحاملة للمشاريع؛ - توقف مشروع الطريق الرابطة بين تلين والمادن. 	<p>مشاريع تهيئة وتعبيد الطرق.</p>	
<p style="text-align: center;">عناصر الضعف</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم ربط بعض المساكن بالكهرباء؛ - انقطاعات المتكررة للكهرباء في بعض الدواوير؛ - إلحاق أضرار بتجهيزات وممتلكات الساكنة من جراء الفيضانات؛ - ارتفاع سعر وقيمة فواتير الماء والكهرباء؛ - ضعف المراقبة الدورية للعدادات؛ - ضعف جودة الماء الشروب؛ - ضعف مؤهلات الجمعيات المسيرة لمشاريع الماء؛ - نقص في تجهيزات بعض مشاريع الماء الشروب؛ - ضعف الإنارة العمومية. 	<p style="text-align: center;">عناصر القوة</p> <ul style="list-style-type: none"> - جميع الدواوير تم ربطها بالكهرباء؛ - أغلب الدواوير مزودة بالماء الشروب؛ - أغلب الدواوير مسيرة بالجمعيات المحلية. 	<p>الماء الشروب و الكهرباء</p>
<p style="text-align: center;">عناصر الضعف</p> <ul style="list-style-type: none"> - عدم اشتغال دار الشباب؛ - توقف أشغال توسيع دار الشباب؛ - عدم ربط دار الشباب بشبكة الماء و الكهرباء؛ - غياب ملاعب للقرب؛ - غياب المساحات الخضراء ومراكز الترفيه بالنسبة للأطفال. 	<p style="text-align: center;">عناصر القوة</p> <ul style="list-style-type: none"> - وجود الخزانة الجماعية؛ - وجود دار الشباب؛ - غناء المنطقة بالموروث الثقافي؛ - مهرجانات ادرنان وتركانين وانموكار انزي؛ - وجود جمعيات مهتمة بالثقافة. 	<p>الثقافة والترفيه</p>
<p style="text-align: center;">عناصر الضعف</p>	<p style="text-align: center;">عناصر القوة</p>	

الصحة	<ul style="list-style-type: none"> - وجود المركز الصحي و وحدة الولادة وكذا مركز المستعجلات من الدرجة الثانية؛ - وجود سيارتين للإسعاف؛ - وجود طبيب وممرض بالمركز الصحي وثلاثة مولدات ومساعدتين؛ - جمعية الأمل للأعمال الاجتماعية والخدمات الصحية؛ - القيام بالحملات والقوافل الصحية والطبية؛ - وجود صيدليات بتراب الجماعة؛ - توفر اغلب الساكنة على بطاقة الراميد. 	<ul style="list-style-type: none"> - غياب الطبيب مداوم؛ - ضعف الأطر الطبية بالمركز والتجهيزات الأساسية؛ - نقص في الأدوية؛ - ضعف الطاقة الاستيعابية للمركز الصحي؛ - بعد الدواوير عن المركز الصحي؛ - غياب المصحات الخاصة بالمنطقة؛ - ضعف الوعي بالصحة.
--------------	---	---

يشكل تعميم خدمات الماء والكهرباء والطرق القروية تحديا يورق عمل الجماعات المحلية، والعمل الدؤوب التي تنهجه جماعة أنزي من أجل تحقيق هذا الحلم لهو خير دليل على هذا، باعتباره كذلك طلبا اجتماعيا لا محيد عنه، ورغم كل هذه الجهود التي بدلتها ويبدلها المجلس الجماعي لأنزي لزال هذا الورش في بداياته خاصة في ما يخص الماء الصالح للشرب.

وتجدر الإشارة إلى أن التطهير السائل بالجماعة يضل غائبا إذا ما استثنينا الدراسة التي تم انجازها وتحيينها لتزويد مركز الجماعة بهذه الخدمة والتي ينتظر إعطاء انطلاقة الأشغال فيه غير بعيد.

وإعتبارا لذلك، فإن الجماعة مطالبة بالعمل أكثر في هذا الصدد وذلك بناء على هذه التحديات وفي ضل الإمكانيات المتوفرة والفرص المتاحة عبر ما يلي:

● الكهرباء والماء الصالح للشرب:

- تقوية التوتر الكهربائي؛
- إصلاح وتوسيع شبكة الكهرباء؛
- تقوية الإنارة العمومية؛
- انجاز دراسة حول إمكانية استعمال الطاقات البديلة في الإنارة العمومية؛
- تقوية وتوسيع المنشآت المائية.

● الطرق والمواصلات:

- ربط جماعة أنزي بالجماعات المجاورة؛
- تقوية الطرق القروية بالجماعة؛
- مساهمة الجماعة في مشاريع التبليط.

● التطهير الصحي والصلب:

- وضع نظام لتدبير النفايات الصلبة (تنظيم الجمع، خلق مطرح جماعي)؛
- تنظيم حملات تحسيسية في المجال تدبير النفايات؛
- توسيع شبكة التطهير وإنشاء محطات التصفية.

في ورش التعليم، عملت الجماعة على سد الطلب المهول على التمدرس نظرا لاعتبار الجماعة مركزا مستقبلا للتلاميذ من الجماعات المجاورة فيما يخص التعليم الإعدادي والثانوي، وضل كذلك شبح الهدر

المدرسي خاصة في التعليم الابتدائي والإعدادي شبعا يورق الفاعلين المحليين في الميدان، ويرى المشاركون في ورشات التشخيص التشاركي أن على الجماعة العمل على :

- بناء مدرسة جماعية؛
- تفعيل وتعميم التعليم الأولي بجميع دواوير الجماعة؛
- التحسيس والتوعية بأهمية التمدرس لفائدة الآباء وأولياء التلاميذ؛
- تعزيز وتقوية أسطول النقل المدرسي؛
- تقوية البنيات التحتية للمدارس؛
- تنظيم لقاءات توجيهية لجميع المستويات؛
- توسيع دار الطالب والداخلية وبناء الجناح الخاص بالفتيات؛
- تنظيم دورات تكوينية لتأطير وتكوين مؤطرات برامج محو الأمية والتعليم الأولي؛
- دعم ومواكبة الجمعيات المهتمة بقطاع التعليم؛
- الترافع لدى المصالح المعنية للرفع من عدد المستفيدين من المنح الدراسية.

أما فيما يخص القطاع الصحي، وبالنظر إلى أن جماعة أنزي تعتبر أما لبعض الجماعات المجاورة مما يجعلها وجهة لكل سكان الجماعات المجاورة والذين يسعون إلى الاستشفاء، أخذا بعين الاعتبار أن الجماعة لا تتوفر سوى على بنيات صحية قليلة الشيء الذي يدفعنا إلى طرح سؤال جودة الخدمات، وفعالية التطبيق بالجماعة. يواجه الوضع الصحي بأنزي مشاكل متعددة رغم مجهودات المجلس الجماعة والتي يمكن إجمالها في ما يلي:

- ضعف البنيات التحتية الصحية؛
- قلة الأطر الطبية وعدم استقرارها؛
- غياب خدمات القطاع الخاص؛
- ...

وخلال ورشات التشخيص التشاركي يرى المشاركون أن على الجماعة العمل على :

- تقوية البنيات الصحية بمركز الجماعة؛
- تعزيز الموارد البشرية الصحية (الاختصاصات - الاستقرار)؛
- التحسيس و التوعية بأهمية الصحة والإسعافات الأولية؛
- الترافع لدى المصالح المعنية لتحسين خدمات الراميد؛
- تشجيع القطاع الخاص بالمنطقة؛
- التشجيع والمساهمة في إنعاش القوافل الطبية.

في الشق الثقافي، تعتبر جماعة أنزي من بين الجماعات النشيطة في الإقليم، إذ تعيش على طول السنة وخاصة في فصل الصيف أجواء ثقافية ترفيهية منقطعة النظير، من مهرجانات وندوات ودوريات رياضية ومواسم دينية وغيرها، إلا أن كل هذا العمل مازال يحتاج إلى عمل دعوب من طرف الجماعة في ما يخص البنيات التحتية الثقافية الرياضية والترفيهية كذلك الشيء الذي يمكن أن يحد من بروز مواهب الشباب وعنصر بشري مؤهل ويساهم في تقوية دينامية جماعية تعزز روح المشاركة لدى الساكنة. كل هذا يطالب من الجماعة أكثر من أي وقت مضى في سعيها نحو الإشعاع الإقليمي والوطني للمجال وعملا بمخرجات ورشات التشخيص التشاركي العمل على ما يلي:

- تأهيل وتقوية البنيات التحتية المتعلقة بالمجال (دور الشباب، دور الثقافة...)،
- تكوين و تحسيس ودعم الجمعيات العاملة بالقطاع الثقافي والرياضي،

- توفير ملاعب القرب ومساحات خضراء وفضاءات الترفيه،
- دعم المبادرات الثقافية بالمنطقة (المهرجانات، المواسم،...).

المحور الثالث: الاقتصاد المحلي التضامني والاجتماعي

إنه لا يمكن التحدث عن القطاع الاقتصادي بجماعة أنزي دون التحدث عن الأهمية التي تشغلها الصناعة التقليدية لدى السكان المحليين، عكس ما نجده في بعض الجماعات الترابية الأخرى خاصة القروية منها كما كانت تسمى سابقاً، وتأتي التجارة في المرتبة الثانية ثم الفلاحة. ويمكن أن نجل القطاع الاقتصادي بالجماعة من خلال :

1- الصناعة التقليدية :

تتميز جماعة أنزي بممارسة سكانها للصناعة التقليدية منذ القدم، إذ تتمثل في صناعة الجلود (الدباغة)، وصناعة الأحذية المحلية وخياطتها وطرزها، وصياغة حلي الفضة، وصناعة الفخار، بالإضافة للحدادة والنجارة (الخشب والألمنيوم). ويعيش مجموعة من سكان الجماعة على هذه الحرف التقليدية التي يتم تسويقها محلياً أو على مستوى الإقليم. غير أن هذه الحرف تحتاج لتأهيل ودعم للرفع من قيمتها ومن مردوديتها، ويمثل مجموع السكان النشطين المشغلين في هذه الحرف حوالي 800 نشيط بنسبة تقدر بـ 52% من مجموع النشطين بالجماعة حسب إحصاء 2004.

2- التجارة :

تعتبر التجارة النشاط الاقتصادي الرئيسي بالجماعة بعد الصناعة التقليدية، ويعد السوق الأسبوعي الذي ينعقد يوم الأحد من كل أسبوع محورا لها بالإضافة إلى الحركة التجارية التي يعرفها المركز يوميا حيث يوجد أكبر عدد من المحلات ذات الطابع التجاري مقارنة مع المراكز القروية الأخرى بالإقليم (حوالي 300 محل) تنشط فيها تجارة المواد الغذائية و مواد البناء والتجهيز المنزلي وغيرها بالجملة ونصف الجملة وبالتقسيط، بالإضافة إلى تواجد فرنين، أربع (4) مطاحنات تقليدية، محل توزيع الأسماك، مقاهي، محلات ومجبنات، محلات للحلاقة، محلات إصلاح السيارات والشاحنات والدراجات، صيدليتان، صانعي الأسنان، سيارة التعليم، مخادع هاتفية، مقاهي الإنترنت ومهن حرفية متنوعة (خياطة، نجارة، حدادة، إسكافي، صباغة، جزارة وبيع الدجاج، بيع الخضر والفواكه وغيرها من الحرف)، وكذا الحدادة والنجارة (الخشب والألمنيوم)، بالإضافة لمحلات بيع منتجات الحرف التقليدية كصياغة الفضة (النفرة) والدباغة وصناعة وخياطة الأحذية التقليدية (إدوكان)، وصناعة الفخار، كما تتواجد بالمركز محطتين للوقود بمدخل مركز الجماعة من جهة تيزنيت تتوفر على خدمات متنوعة.

3- السياحة:

تتعم منطقة أدرار بإقليم تزنيت بإمكانيات سياحية مهمة تشكل مجالا جذابا لأعداد مهمة من السياح الداخليين والخارجيين، وتعتبر جماعة أنزي نموذجا يمكن تطويره وتحسين خدماته ذلك أن المنتج السياحي بالجماعة يعتبر متكاملا حيث نسجل تواجد الجبل، السهل والواحة. ويمكن أن نذكر المعطى التاريخي بالمنطقة وما يمكن أن يلعبه في التسويق الترابي للجماعة مع العلم



أنها كذلك مجال يزخر بمؤهلات قلما نجدها في مناطق أخرى إذ نذكر على سبيل المثال المنتجات الفلاحية الطبية والعطرية، الصناعة التقليدية والمنتجات الحرفية. إن هذا التنوع سيعزز مكانة الجماعة بالإقليم لا محالة، وسيزيد من فرص الاستثمار لدى المستثمرين من أبناء المنطقة.

4- الفلاحة:

رغم ما تكتسبه الفلاحة من أهمية كبيرة إلا أنها قطاع لا يحظى بالأولوية لدى الساكنة، رغم تواجد مركز الاستشارات الفلاحية بأنزي. ويمكن أن نستشف ذلك فقط بالرجوع لإحصائيات هذا المركز إذ لا تتجاوز المساحة الصالحة للزراعة 12% من المساحة الإجمالية للجماعة حيث لا تتجاوز 1116 هكتار. وبالرجوع إلى المساحة المسقية بمونوغرافية الجماعة نجدها لا تتجاوز 4 هكتار من إجمالي مساحة الجماعة. وتبلغ مساحات الغابة بالجماعة ما يقارب 2974 حيث تشكل بذلك ما يقارب 32% من إجمالي المساحة العامة للجماعة. تشكل الحبوب أهم الزراعات بالمنطقة خاصة منها الشعير ب 1026 طن سنويا ويليهما القمح الصلب والقمح الطري ب 13 طن سنويا، وتنتج على صعيد الجماعة بعض المنتجات الفلاحية كالزيتون والتمر والحوامض إلا أنها تبقى ضئيلة بالنظر إلى المساحة الإجمالية للجماعة.

أما عن تربية الماشية بالجماعة، فنشكل المناطق المخصصة للرعي ما يعادل 1162 هكتار من مجموع المساحة، ونظرا للتضاريس الجبلية للجماعة فإن الساكنة تعتمد على تربية الماعز أكثر من غيره في تربية الماشية إذ وصل عدد الرؤوس ما يقارب 2027 رأسا حسب معطيات المونوغرافية، تليها الأغنام ب 792 رأس ثم تأتي الأبقار في آخر اللائحة ب 309 رأس.

5- تحويلات الجالية بالخارج :

لا يمكن التحدث عن الاقتصاد المحلي لجماعة أنزي دون الإشارة إلى أهمية تحويلات الجالية المقيمة بالخارج والتي تساهم في تحسين مستوى عيش الساكنة بالجماعة، على اعتبار أهمية الهجرة من تراب الجماعة لمختلف المدن المغربية وكذا الدول الأوروبية وباقي دول العالم.

و الجدول أسفله يلخص القطاع الاقتصادي بالجماعة كما تم التعبير عنه خلال ورشات التشخيص التشاركي:

عناصر القوة	عناصر الضعف	الصناعة التقليدية
- وجود الحرفيين؛ - تنوع المنتوجات الحرفية؛ - إقبال الشباب على تعلم الحرف؛ - توفر الصناعات على مهارات كبيرة.	- غياب الوعي حول أهمية التنظيم المهني؛ - قلة التكوينات لفائدة الصناع؛ - مشكل تسويق المنتوجات؛ - ثقافة الفردانية في المهن.	
الفرص	الأكراهات	
- مشروع وكالة التنمية الاجتماعية؛ - المجلس الإقليمي؛ - مندوبية الصناعة التقليدية بتزنيت.	- نقص في الموارد الأولية وكذا دعم المهنيين؛ - ضعف مكنة القطاع؛ - ضعف التواصل حول برامج الدولة المتعلقة بالصناعة التقليدية.	
المقترحات		
- دعم و تكوين الصناع التقليديين		

<ul style="list-style-type: none"> - تنوع منتجات الصناعة التقليدية - خلق مركب الصناعة التقليدية بالجماعة - توفير جميع الشروط للتعريف بمجال أنزي كمجال حرفي - خلق لقاءات تواصلية حول البرامج المتعلقة بالصناعة التقليدية - الاستفادة من التغطية الصحية بالنسبة للحرفيين و المهنيين - هيكل السوق الأسبوعي - 		
عناصر القوة	عناصر الضعف	التجارة
<ul style="list-style-type: none"> - وجود تجار بالمنطقة؛ - تنوع العرض؛ - استفادة التجار من المواد المدعمة. 	<ul style="list-style-type: none"> - سوق أسبوعي غير مهيكّل؛ - تجارة موسمية أي أنها مرتبطة فقط بالمناسبات و الأعياد. 	
الفرص	الأكراهات	
<ul style="list-style-type: none"> - سوق تجاري بمركز دائرة أنزي. 	<ul style="list-style-type: none"> - منافسة المراكز المجاورة. 	
عناصر القوة	عناصر الضعف	السياحة
<ul style="list-style-type: none"> - وجود المؤهلات والمناطق السياحية؛ - تنوع منتجات الصناعة التقليدية. 	<ul style="list-style-type: none"> - ضعف بنيات الاستقبال السياحي؛ - عدم التعريف بمنطقة أنزي كمطقة سياحية. 	
الفرص	الأكراهات	
<ul style="list-style-type: none"> - تموقع جماعة أنزي بين منطقتين سياحيتين معروفتين (تزنيّت ، تفرّوت). 	<ul style="list-style-type: none"> - لا شيء. 	
المقترحات		
<ul style="list-style-type: none"> - تشجيع السياحة بغية التعريف بالمنطقة و تسويق المنتجات الصناعة التقليدية 		
عناصر القوة	عناصر الضعف	الزراعة
<ul style="list-style-type: none"> - فلاحه معيشية على العموم؛ - تربية الماشية. 	<ul style="list-style-type: none"> - توالي سنوات الجفاف؛ - انجراف التربة. 	

يعتبر الاقتصاد الحرفي بجماعة أنزي من بين المقومات التي يعتمد عليها العديد من الساكنة، بالرغم من سيادة الأساليب التقليدية في التصنيع والتدبير إلا انه ما زال يعد مكسب قوت مهم.

ففي جماعة أنزي تشكل الصناعة التقليدية النشاط الاقتصادي الرئيسي لدى الساكنة إذ يتوزع بين صناعة الجلد، صناعة الفخار وصناعة الحلي. أهمية هذا القطاع تتجلى في المعرفة المحلية واليد العاملة المؤهلة التي تزاول هذه الحرف منذ أمد بعيد، وبالمقابل يعرف هذا القطاع نوعا من العشوائية واللا تنظيم رغم الجهود المبذولة مؤخرا من ممارسي هذه الحرف لإعادة الاعتبار للتنظيمات المهنية وسعيها لتنظيم القطاع.

نظرا للظروف التي توفرها الصناعة التقليدية بالمجال، لعبت التجارة دورا مهما في الاقتصاد المحلي بحيث اعتمدها الناس اعتبارا للمنتجات المحلية المتوفرة بكثافة، وتعد كذلك السياحة نوعا آخر من الفرص التي يوفرها المجال الاقتصادي لأنزي نظرا لتواجدها بمحاذات الطريق الرابطة بين مدينة تيزنيّت ومنطقة تافراوت.

ويأتي القطاع الفلاحي في مرتبة أخيرة في إهتمامات الساكنة المحلية رغم ما يوفره المجال من ظروف الطبيعية، وبالمقابل يعرف القطاع تحديات كبيرة من قبل توالي سنوات الجفاف، صغر الاستغاليات الفلاحية، عزوف الشباب وهجرتهم نحو المدن، تحديات تقتضي من الفاعلين المحليين وضع تصورات وسياسات إستراتيجية للدفع بهذا القطاع إلى الأمام من خلال ...

ومن خلال الورشات المنظمة داخل مقر الجماعة، فإن المشاركين اقترحوا مجموعة من الإجراءات من أجل الدفع بالأنشطة الفلاحية كقطاع محرك للأنشطة الاقتصادية على الشكل التالي:

المحور الرابع: الحكامة وتقوية القدرات

إن الحكامة وتقوية قدرات الفاعلين المحليين، أضحى مطلباً لا يمكن الاستغناء عنه إذا ما كنا نتحدث عن تدبير الشأن المحلي، ولم تعد الحكامة شعاراً فضفاضاً يجب العمل عليه ظاهرياً، بل مطلباً إجتماعياً ومعياريًا مؤطراً بقوة القانون يجب استحضاره في تدبير الفعل العمومي المحلي. لذلك فإن الجماعات المحلية اليوم وأكثر من أي وقت مضى أصبحت مطالبة في استحضار معايير الحكامة وما يحيل عليه من فعالية في تأطير برامجها وشفافية ومصداقية في تأطير عملها وما تقدمه من خدمات للمواطنين.

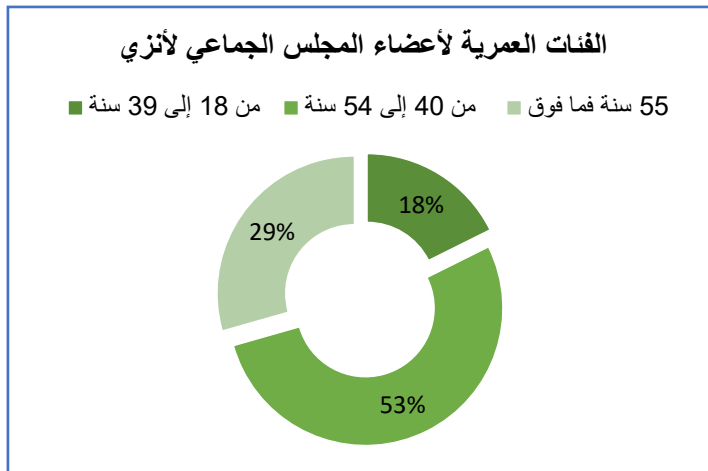
والجدول أسفله يلخص الحكامة المحلية بالجماعة كما تم التعبير عنها خلال ورشات التشخيص التشاركي:

عناصر القوة	عناصر الضعف	
<ul style="list-style-type: none"> - مجلس يتواصل بشكل بناء مع المجتمع المدني - اشراك الجمعيات في دورات المجلس - وجود مكتب خاص بالجمعيات والمواطنين (INDH) - مجلس شاب له رغبة وقدرات في التغيير - استقبال الجيد و توفير الوثائق للمواطنين - الحضور الدائم للأعضاء - العمل التطوعي - كسب ثقة المواطنين - توقيع اتفاقيات مع جمعيات نشيطة في المجتمع المدني في المجال الثقافي و السياحي 	<ul style="list-style-type: none"> - تعقيد المساطر من طرف المصالح الخارجية - نقص في التكوينات - قلة الوعي بالمهام - عدم القدرة على استجابة جميع طلبات الساكنة التي تفوق اختصاصاتهم - ضعف في تجسيد مبدأ التشاور والمشاركة - غياب تحليل خاص بالإدارة - مشكل تطبيق البرامج نظراً لغياب الكفاءة لدى إدارة الجماعة - ضعف التعاون بين الساكنة و المنتخبين - العمل على تحسين طرق التواصل مع الساكنة - محاولة فهم الأدوار المخولة لكل منتخب وتحديد مسؤوليته تجاه الساكنة - ضعف ادوار المجتمع المدني في دعم مشاريع التنمية 	المجلس الجماعي
<ul style="list-style-type: none"> - يعتبر الموظف المحرك الأساسي للمجلس الجماعي - استقبال و توفير الخدمات للساكنة - العمل نهاية الأسبوع من أجل قضاء حاجيات الساكنة - احترام أوقات العمل 	<ul style="list-style-type: none"> - نقص في عدد الموظفين أو الموارد البشرية - الضغط على الموظفين - ضعف التكوين و التأطير لدى الموظفين - عدم تعاون الموظف مع رؤية التنمية للحصول على المشاريع - العمل على الدور التنموي للجماعة - عدم استقرار الموظفين بالجماعة - عدم وجود الهيكل التنظيمي منظم 	الإدارة العامة للجماعة
عناصر القوة	عناصر الضعف	

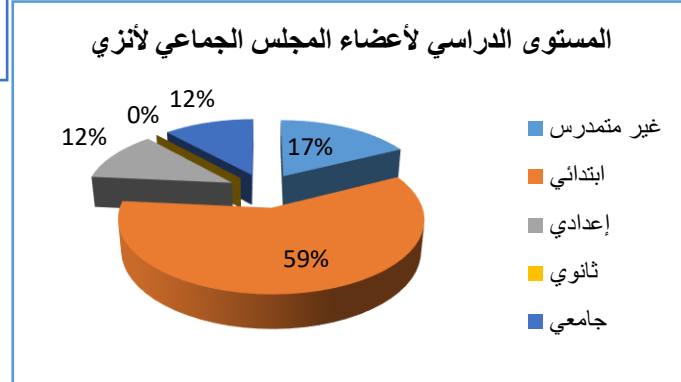
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في العمل الجماعي بهدف تحقيق مصلحة خاصة - عدم مواكبة الجمعيات للجماعة - العديد من الجمعيات مسيرة من طرف المهاجرين - حاجة جمعيات المجتمع المدني إلى نوع من التكوين و التاطير - فشل مشاريع التعاونيات نظرا لغياب الوعي و التاطير 	<ul style="list-style-type: none"> - ما يقارب 100 جمعية مختلفة التخصصات بالجماعة، - شباب منخرط في الدينامية - أنشطة مختلفة و متنوعة على طول السنة.
--	---

1- المجلس الجماعي:

يتكون مجلس جماعة أنزي من 17 عضواً، من بينهم 4 نساء وهي نسبة لا تشكل سوى أقل من 30% من مجموع الأعضاء، غير أن من نقط قوة هذا المجلس أن 71% من مجموع أعضائه شباب إذ تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 54 سنة وتبقى الفئة التي يفوق عمرها 55 سنة ما يقدر بنسبة 29% كما في الجدول جانبه.



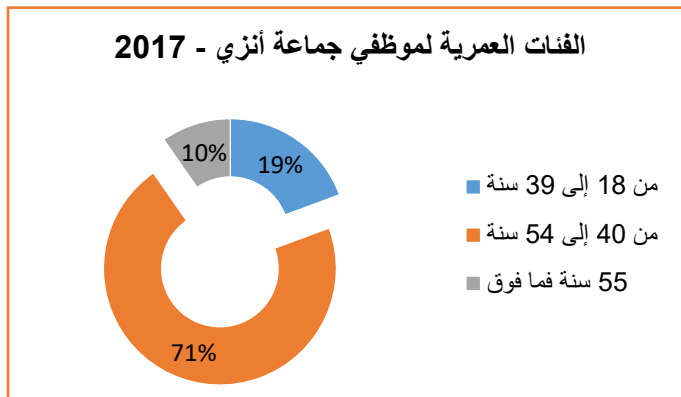
أما فيما يخص المستوى التعليمي



للمنتخبين، فنجد أن 17% من المنتخبين ليس لهم مستوى تعليمي يذكر، وتبقى نسبة 83% من الأعضاء يتوفرون على مستويات تعليمية متنوعة بحيث نجد أن 59% منهم يتوفرون على المستوى الابتدائي ونسبة 24% تتوفر على مستوى ثانوي أو جامعي كما في المبيان يمينه.

2- الموظفين:

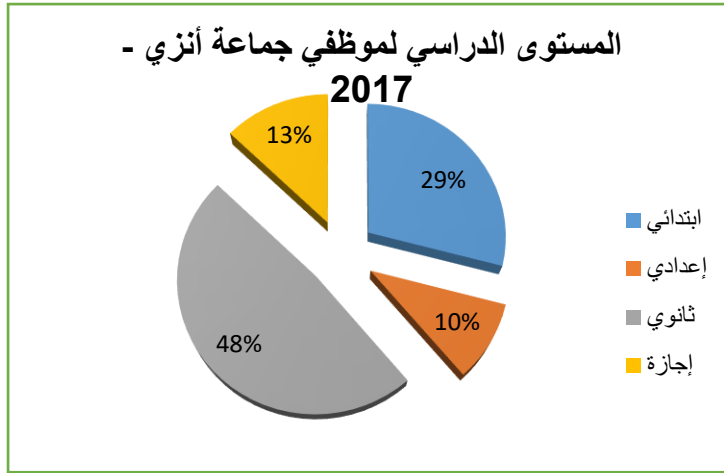
بالرجوع إلى الفئة العمرية لموظفي جماعة أنزي نجد أن ما يزيد عن ثلثي الموظفين تتراوح أعمارهم



بين 40 و 54 سنة بما يشكل 71%، لتصل نسبة الشباب منهم والذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 39 سنة ما يقارب نسبة 19%، ليأتي الموظفين الذين يتجاوز سنهم 55 سنة نسبة 10%. وهذا ما يعني أن 81% من موظفي الجماعة تفوق أعمارهم

الأربعون سنة، مما يستدعي التفكير في تطعيم الطاقم الإداري للجماعة في أفق الخمس سنوات القادمة.

وعلاقة بالمستوى التعليمي لموظفي جماعة أنزي، فيلاحظ أن نسب مهمة لا يتوفر على شهادة البكالوريا



بنسبة تفوق 85%، إذ نجد أن 29% منهم لا يتجاوز مستواهم الدراسي المستوى الابتدائي، بينما الذين لهم مستوى الإعدادي والثانوي فتفوق نسبتهم 58% ليبقى الموظفون الذين يصل مستواهم الدراسي المستوى الجامعي ما يقارب 13% كما يبين المبيان جانبه، وإذ يستدعي هذا التفكير

في تقوية قدرات الطاقم الإداري للجماعة بما يفيد ويساعد على مواكبة التطور الحاصل في الإدارات والخدمات المطلوبة من الجماعة القيام بها.

3- المجتمع المدني:

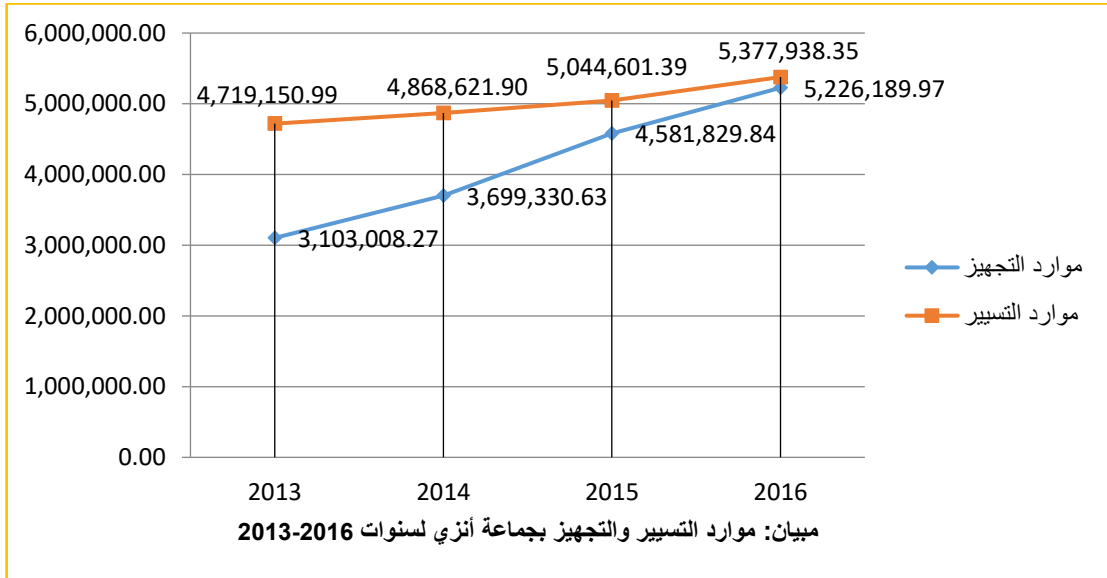
تعتبر جماعة أنزي، من بين الجماعات المحلية النشيطة جدا بالإقليم من حيث عدد الجمعيات إذ بلغت ما يقارب الـ 100 جمعية، جمعيات تنوعت أنشطتها بتنوع مجالات عملها، حيث توجد بالجماعة ما يقارب 57 جمعية تعمل على صعيد دواوير الجماعة وتحمل تيمة التنمية والتعاون، وتوجد كذلك حوالي 14 جمعية ثقافية تعمل على تنشيط تراب الجماعة ثقافيا، بينما الجمعيات العاملة في تنمية وتطوير التربية والتعليم يصل عددها إلى 15 جمعية بما فيها جمعيات الآباء وأولياء التلاميذ، غير أن الجمعيات والتعاونيات العاملة في تنمية قطاع الاقتصاد التضامني وحرف المنطقة لا تتجاوز 8 جمعيات وتعاونيات، وفيما يخص الأندية الرياضية فلا تتجاوز عددها اثنتين وهما نادي ألعاب القوى لأنزي والجمعية الرياضية لمولودية أنزي.

4- مالية الجماعة:

يضل موضوع تحليل البنيات المالية للجماعات المحلية في إطار التخطيط موضوعا قليل التطرق، في حين جاءت القوانين التنظيمية للجماعات الترابية تدعو إلى اعتماد القدرات المالية للجماعات في التخطيط المجالي، وفي صلب هذا الموضوع سوف نتطرق إلى أهم مدخلات والمخرجات المالية لميزانية الجماعة خلال الفترة الممتدة بين 2013 و2016 لمعرفة إمكانيات الجماعة وكذا نقط القوة والضعف في بنياتها المالية.

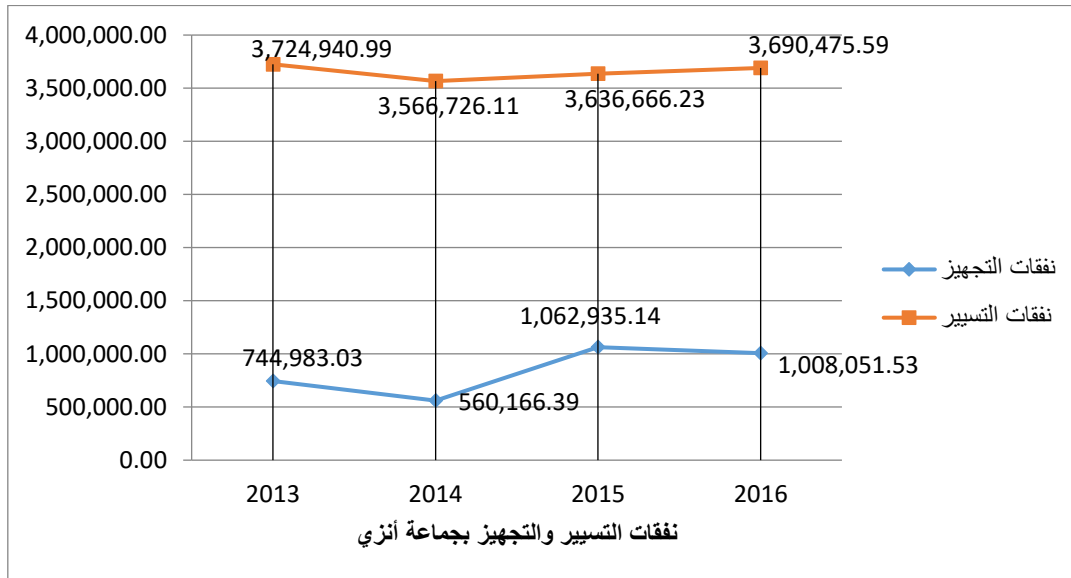
موارد الجماعة :

في هذا الشق، عملنا على تحليل البنيات المالية للجماعة عبر قراءة المعطيات التي تم موافقتها بها من طرف الجماعة. فنجد مثلا أن موارد التسيير لسنوات 2013 و2014 تفوق بكثير موارد التجهيز لنفس السنوات، غير أنها ومع توالي السنوات بدأت تعرف تقاربا ملحوظا بتطور موارد التجهيز لتصل سنة 2016 إلى فرق لا يتجاوز 151749.00 كما يظهر بالمبيان أسفله:



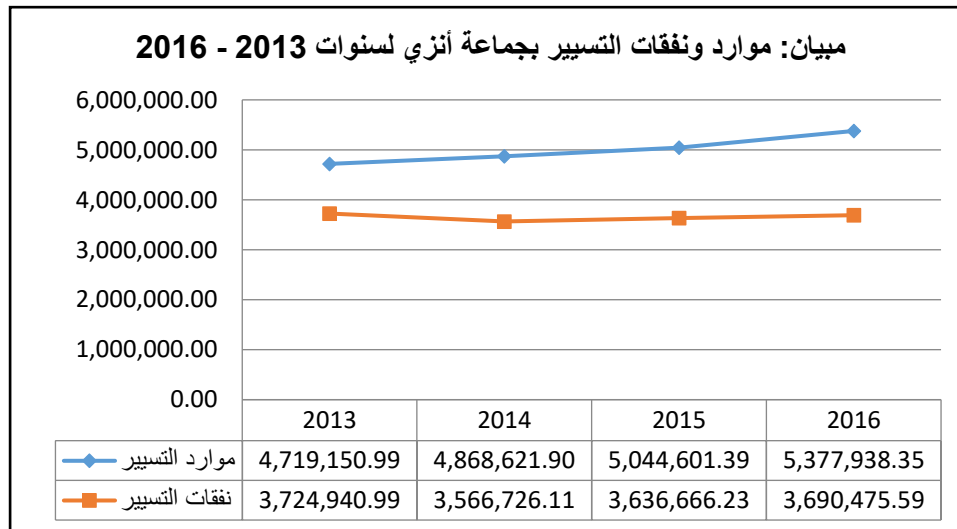
نفقات الجماعة :

أما فيما يخص موضوع نفقات الجماعة لما بين سنوات 2013-2016 نجد أن نفقات التسيير تثقل كاهل الجماعة إذ نجد أنها دائماً ما تشكل ما يفوق 70% من نفقات الجماعة السنوية، لتشكل بذلك نفقات التجهيز ما لا يتجاوز 30% من النفقات الإجمالية للجماعة، وبلغت الأرقام فإن الجماعة لم تتجاوز ميزانيتها التجهيزية لسنة 2013 ما معدله 744983.00 درهم بينما قفزت لـ 1008051.00 درهم سنة 2016، وأما عن نفقات التسيير وكما أشرنا من قبل فهي تضل في الأرقام القياسية التي تسجلها حملاً ثقيلاً على ميزانية الجماعة وكما هم مبين في المبيان أسفله إذ وصلت في السنوات الأخير إلى أرقام قياسي تعدى الثلاث ملايين ونصف درهم سنوياً.



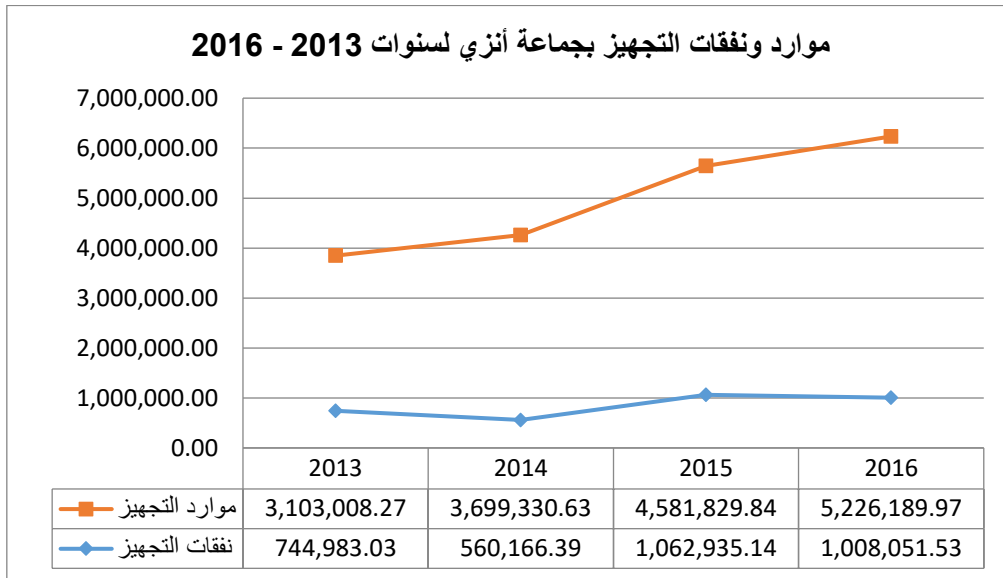
موارد ونفقات التسيير بجماعة أنزي

إذا ما وقفنا على مستوى موارد ونفقات التسيير بجماعة أنزي ما بين سنوات 2013 و2016، نجد أن موارد التسيير تتطور بشكل ملحوظ إذ انتقلت من 4719150.00 درهم سنة 2013 إلى 5377938.00 سنة 2016 مما يعني زيادة على مستوى موارد التسيير بحوالي 658788.00 درهم. وبالرجوع إلى نفقات التسيير نجدها عاشت تدبدا على مستوى الأربع سنوات الأخيرة حيث لا تبرح ما يقارب أو يزيد بقليل عن الثلاثة ونصف مليون درهم سنويا كما هو موضح في المبيان أسفله:



موارد ونفقات التجهيز بجماعة أنزي

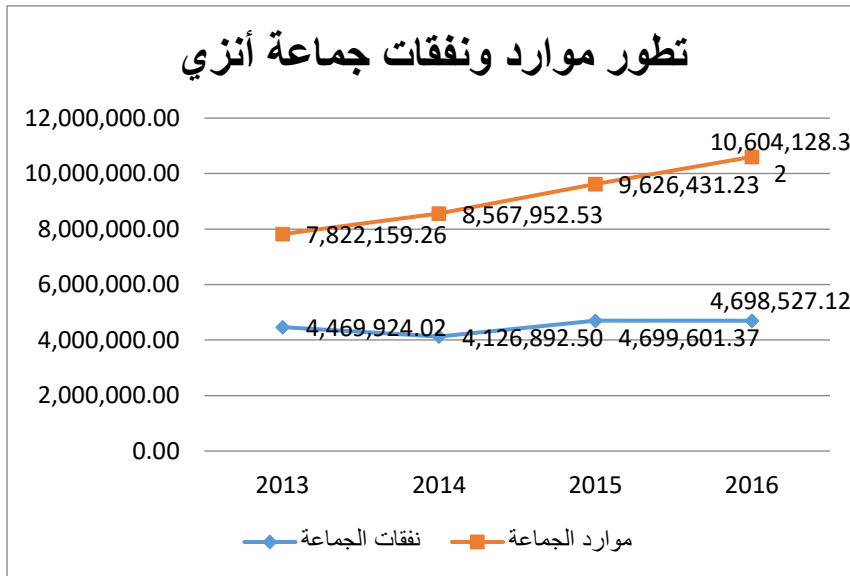
وإذا ما عدنا على مستوى موارد ونفقات التجهيز بجماعة أنزي ما بين سنوات 2013 و2016، نجد أن منحنى موارد التجهيز يتطور بشكل ملحوظ خاصة أنه إنتقل من أقل من 4 ملايين درهم سنة 2013 إلى أكثر من 5 ملايين درهم سنة 2016. وعن مؤشر نفقات التجهيز نجد أنه مزال محتشما رغم التطور الذي تعرفه الجماعة إذ لا يتجاوز إلا بقليل واحد مليون درهم، هو موضح في المبيان أسفله:



تطور موارد ونفقات جماعة أنزي:

وتبعاً للمبيان أسفله، عرف منحى موارد الجماعة نوعاً محتشماً من الارتفاع والتزايد منذ سنة 2013، بحيث حققت من خلاله الجماعة سنة 2013 ما مجموعه 7822159.00 درهم، وفي سنة 2016 ارتفعت الموارد وبلغت 10604128.00 درهماً.

إذا كانت الموارد الذاتية للجماعات المحلية بصفة عامة تتشكل من الرسوم المحلية والأتاوى وعائدات الأملاك بالإضافة إلى الهبات والوصايا، فإن جماعة أنزي وفق ميزانيتها لسنة 2016 تعتمد في مواردها الذاتية أساساً على الأتاوى والجبايات المحلية وبعض عائدات الأملاك. فندرة الموارد الذاتية راجع بالأساس إلى ضعف الوعاء الجبائي للجماعة وضعف مردودية الأملاك الجماعية، فالجماعة تعتمد على



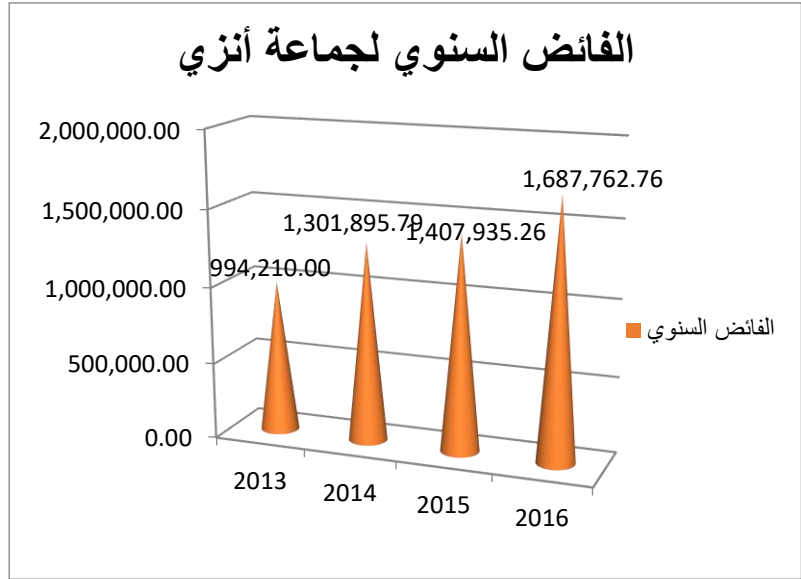
عدد محدود من الرسوم فقط كالرسم تصديق الإمضاء.

وفي نفس السياق نجد أن النفقات بجماعة أنزي تسير في منحى متدبب وغير قار نظراً إلى تطور النفقات، حيث بلغت سنة 2013 4469924.00 درهماً، وفي سنة 2016

زادت على ما هي عليه لتصل إلى 4699601.00 درهماً، كما يلاحظ في المبيان أعلاه.

تطور فائض جماعة أنزي:

تبقى جماعة أنزي من بين الجماعات القليلة بإقليم تزنييت التي تحقق فائضا سنويا لا بأس به بالنظر إلى ما تحققه أغلب الجماعات بالإقليم، إذ يعرف هذا الفائض لدى الجماعة نوعا من التطور مع توالي السنوات حيث تطور وانتقل من 994210.00 سنة 2013 إلى 1687762.00 سنة 2016 مما يشكل تطورا بنسبة أكثر من 50%. والمبيان أيمنه يفسر ويوضح هذا التطور بشيء من التفصيل.

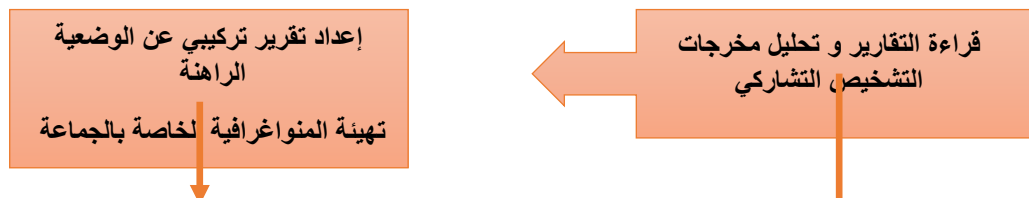


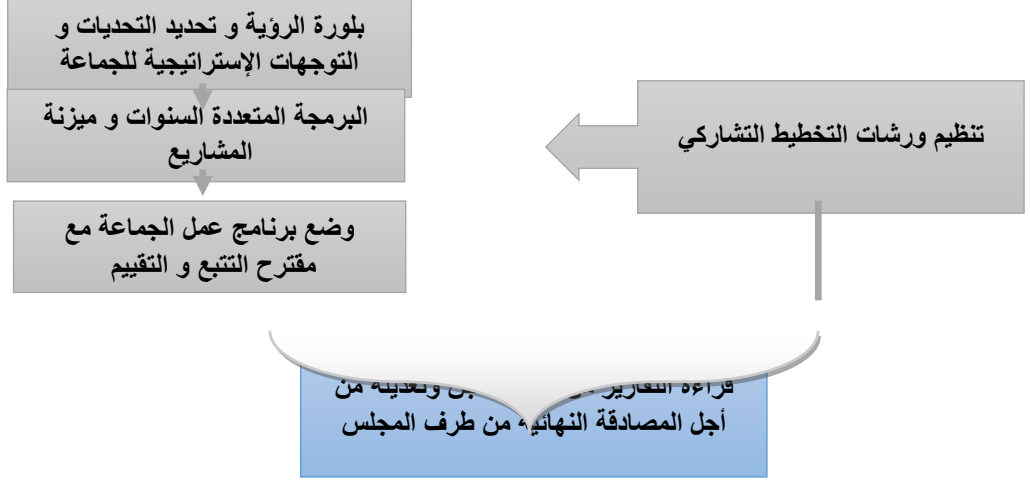
الفصل الثاني: التخطيط الاستراتيجي و تحديد التوجهات الإستراتيجية لتنمية الجماعة

التساؤلات والتحديات الإستراتيجية:

تعد مرحلة التخطيط بمثابة فترة الاختيارات والتحكيم، وهي مرحلة مهمة لترجمة التصور التنموي للجماعة، بعد مرحلة الانتقال إلى تسطير الأهداف والمشاريع والبرامج. وتهدف هذه المرحلة إلى بلورة الرؤية الإستراتيجية للجماعة ومخططات العمل السنوية، الثلاثية والسادسية السنوات، بحيث تمكن المجلس الجماعي، من تحديد الهدف العام أو الاستراتيجي لمرحلة توليه زمام الأمور، كما يحدد عبر هذه المرحلة لكل هدف من الأهداف المسطرة النتائج المنتظرة والأعمال أو المشاريع التي ينبغي القيام بها، مع تحديد مواقعها وأصناف الفئات المستهدفة والوسائل البشرية والمادية والمالية الضرورية لتنفيذها، والجدولة الزمنية لمختلف العمليات عموما، وغير بعيد عن ذلك فإن هذه المرحلة تساعد على البحث عن مجالات التدخل وتحقيق الانسجام بين الجماعة ومحيطها عبر تحديد المشاريع البيجماعية، وتلك التي تأخذ طابعا إقليميا أو جهويا.

كما تتميز هذه المرحلة كذلك بتحديد نمط التتبع والتقييم باعتماد مؤشرات قابلة للقياس ومصادر للمعلومات تمكن من رصد مستوى تقدم المشاريع ومدى تحقق الأهداف والنتائج المنتظرة. وقد اعتمد فريق العمل على المنهجية أسفله من أجل تحديد الرؤية التنموية والتوجهات الإستراتيجية للجماعة.





الرؤية التنموية للجماعة:

تشكل الرؤية المستقبلية أساس المنظومة الإستراتيجية في إعداد ووضع مشاريع العمل وبرامج التنمية المحلية، إذ تعتمد على بلورة رؤية واقعية ومستقبلية. تستجيب لمختلف الحاجيات والخدمات المطلوبة من طرف سكان وزوار الجماعة، على المستويات الإدارية، والاقتصادية والاجتماعية، والبيئية، والثقافية والرياضية والترفيهية. وهي رؤية التي تركز بالأساس على إدماج مبادئ الحكامة الجيدة في التسيير والتدبير، منطلقة من وضعيات وإكراهات الحاضر، ومستحضرة لرهانات وتحديات المستقبل.

ومن هذا المنطلق، ووفق منظور استشرافي متوسط، إلى بعيد المدى، وفي إطار التوجهات الكبرى لتنمية الجهة والبرنامج الإقليمي للتنمية تم صياغة رؤية الجماعة وفق المعايير التالية:

- القدرات المؤسسية للجماعة؛
- التزام والتعبئة الاجتماعية للفاعلين المدنيين؛
- الإشكاليات الكبرى للجماعة والفرص المتاحة.

فالرؤية الإستراتيجية التي تحديدها من طرف الجماعة في أفق 2022 على الشكل التالي :

تأهيل الرأسمال البشري والاقتصادي بجماعة أنزي،
دعامة أساسية لتنمية حقيقية مستدامة بتراب الجماعة

التوجهات الإستراتيجية والمحاور:

من أجل تحديد التوجهات الإستراتيجية للجماعة استندنا كفريق العمل إلى ثلاث عناصر أساسية منها :

- نتائج التحليل الاستراتيجي لوضعية الجماعة؛
- الإمكانيات المادية والتقنية للجماعة بالإضافة إلى قدرات الفاعلين الآخرين؛
- وأخيرا البرامج والمشاريع المرتقبة من طرف المجلس والتي في طور الإنجاز.

ومما لاشك فيه، فإن التوجهات المسطرة أسفله، ستساهم لا محالة في تحقيق الرؤية الإستراتيجية المسطرة من طرف المجلس.

<ul style="list-style-type: none"> - المرتكز الاستراتيجي 1 : تعميم خدمتي الماء والكهرباء على دواوير الجماعة في أفق تجويدها. 	<p>التوجه الاستراتيجي 1 : جماعة أنزي ترفع من خدماتها الأساسية وتعمل على ولوجية سلسلة لها.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المرتكز الاستراتيجي 2 : جماعة أنزي ببيئة نظيفة ومستدامة تشجع على الاستقرار. 	<p>التوجه الاستراتيجي 2 : المساهمة في الرقي بالخدمات الاجتماعية بالجماعة وتعميم الاستفادة منها.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المرتكز الاستراتيجي 3: تقوية الشبكة الطرقية بالجماعة وتعزيز ولوج الساكنة من وإلى الدواوير. 	<p>التوجه الاستراتيجي 3 : جماعة أنزي قطب مهم في إقليم تزنييت في مجال تأهيل ودعم الاقتصاد المحلي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المرتكز الاستراتيجي 1: الاعتناء بالتعليم العمومي بالجماعة والرفع من الطاقة الاستيعابية لدور الإيواء للتلاميذ. 	<p>التوجه الاستراتيجي 4 : جماعة أنزي تعنى بحكومتها الداخلية وتعمل على رسملة تجربة المجتمع المدني وتثمينها.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المرتكز الاستراتيجي 2: المساهمة في تسهيل ولوج الساكنة إلى الخدمات الصحية بشكل عادل. 	<p>المرتكز الاستراتيجي 2: الرفع من قدرات منتخب وموظفي الجماعة وتحسين الحكامة الداخلية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المرتكز الاستراتيجي 3: الاعتناء بالثقافة المحلية والاهتمام بالتنشيط الترابي. 	<p>المرتكز الاستراتيجي 3: المجتمع المدني شريك إستراتيجي في القرار المحلي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> - المرتكز الاستراتيجي 1: تطوير الفلاحة البيئية بالجماعة و تثمين سلسلة الإنتاج الفلاحي. 	
<ul style="list-style-type: none"> - المرتكز الاستراتيجي 2: تثمين منظومة الصناعة التقليدية بالجماعة وتأهيل الرواج التجاري المحلي. 	
<ul style="list-style-type: none"> - المرتكز الاستراتيجي 3: الاعتناء بالسياحة الجبلية ودعم تنافسية المجال الترابي لإنزي. 	

الفصل الثالث: المخطط العملي لتنمية الجماعة

أنظر ملحق البرمجة السداسية.

الفصل الرابع: البرمجة المتعددة السنوات. (أنظر الملحقات)

خلال مرحلة التخطيط تم الاعتماد على مجموعة من الأولويات نظرا للحاجيات المعلنة من طرف الساكنة، وكذا أولويات الفاعلين المحليين. حيث يمكن أن تعدل وتكيف مستقبلا كلما تقدمت أعمال تنفيذ برنامج عمل الجماعة وذلك تبعا لوضعية الإمكانيات المالية والإكراهات التي سوف تطرح أثناء التنفيذ.

نمط التتبع والتقييم

التتبع والتقييم

تعتبر عملية التتبع والتقييم جزء لا يتجزأ من عمليات إعداد وتنفيذ برامج التنمية، فالتتبع يسمح بمتابعة حالة تقدم إنجاز البرامج والمشاريع كما يساهم في قياس مدى تحقيق النتائج والأهداف المراد الوصول إليها.

بشكل عام، عملية التتبع تهدف إلى ضمان حسن التدبير حيث تشمل الأعمال الرامية إلى المراقبة والتحليل بشكل منتظم لسير الأنشطة المدرجة في البرنامج المتعدد السنوات، وذلك من خلال :

- التأكد من تنفيذ المشاريع كما تم تسطيرها من حيث البرمجة الزمنية والتمويلات المعتمدة؛
- إبراز وتفسير الفوارق المحتملة والقيام بالتعديلات الضرورية؛

أما التقييم فيتسم بقيمة واسعة يشمل قياس مدى تحقق النتائج المنتظرة من المشاريع والبرامج وكذا الأهداف والتوجهات الإستراتيجية للجماعة بالمقاربة مع أهداف التنمية المستدامة والتوجهات التنموية للجهة وكذا الدولة.

و للقيام بذلك فإن على الجماعة أن تعمل على خلق مجموعة من الهياكل التي نذكر من بينها:

✓ الخلية التقنية : تتكون من موظفين، منتخبين عن كل لجنة من اللجان الدائمة للمجلس ويقتصر

دورها وعملها على ما يلي :

- إعداد بطاقات المشاريع ؛
- إعداد الجدولة السنوية وتقديمها للمجلس ؛
- متابعة سير الأشغال و جمع المعطيات ؛
- إعداد التقارير عن حالة التقدم و الإنجاز ؛

و من الآليات التي ستعتمد عليها اللجنة التقنية في جمع المعطيات نقتراح ما يلي :

الجدول 1:

المشاريع	تاريخ ومدة الإنجاز المرتقب	التاريخ الحقيقي ومدة الإنجاز	الاعتماد المرتقب	الاعتماد الحقيقي	ملاحظات

الجدول 2:

المشاريع	الشركاء المحتملون	الشركاء الفعليين	مدى الوفاء بالالتزامات	ملاحظات

--	--	--	--	--

وبعد ذلك تقدم التقارير إلى لجنة المتابعة والتقييم والتي تتكون من الرئيس، مدير المصالح و ممثلي عن أعضاء اللجن الدائمة بالإضافة إلى هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وتعمل على ما يلي:

- المصادقة على البرامج السنوية؛
 - تحليل الفوارق ما بين المسطر والمنجز؛
 - إعداد تقارير تركيبية للمجلس تضم المقترحات العملية من أجل التعديل والتقوية.
- وتعمل هذه اللجنة على عقد إجتماعين كل سنة من أجل معالجة و تحليل المعطيات التي تم جمعها من طرف اللجنة التقنية، التي تعمل إلى جانب الرئيس على إعداد تقارير تقدم سنويا للمصادقة عليها من طرف الجماعة وتعمل على تقاسمها في إطار ما يسمى **بالفضاء التشاوري للجماعة**، هذا الفضاء يجمع إلى جانب هياكل المجلس وهيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع كل من الجمعيات التنموية، الهيئات المدنية، ومواطني ومواطنات الجماعة بهدف مشاركتهم في التدبير واقتراح الحلول الممكنة لتجاوز مكامن الخلل التي قد تنجم أثناء الإنجاز كما أنها تساهم في مساعدة المجلس على اتخاذ القرارات الصائبة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة.

من باب ما سبق الإشارة إليه، فالتقييم يتميز بشموليته و يقوم على تحليل الإجراءات العملية والتوجهات الإستراتيجية والسياسية للمجلس الجماعي، يساعد على معرفة مدى تحقق الأهداف الإستراتيجية للمجلس والنتائج المنتظرة بالمقارنة مع الوسائل المسخرة ومقارنة النتائج والأهداف المحققة مع المرتقبة. إضافة إلى قياس مدى ملائمتها مع التوجهات العامة للجهة والدولة دون إغفال عامل الجودة والوقوع على الساكنة. لذلك فإن الجماعة ستعمل على الاستعانة بكل الكفاءات المحلية والخارجية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، بالإضافة إلى لجنة التتبع والتقييم من أجل القيام بتقييم مرحلي كل 3 سنوات كما تم التنصيص عليه في القانون التنظيمي للجماعات الترابية انطلاقا من ما يلي:

- وثيقة البرنامج وجداول البرمجة ؛
 - التقارير السنوية للجنة ؛
 - القيام بمقابلات مع المستفيدين لقياس الوقوع و الأثر بالإضافة إلى المجموعات البورية ؛
- في الأخير تقدم هذه التقارير في لقاء عام يجمع بين كل مكونات الفضاء التشاوري والشركاء بالإضافة إلى المصالح الترابية للدولة.
- و للقيام بذلك نقترح الاستعانة بما يلي :

المعايير	الأسئلة التوجيهية
الفعالية	<ul style="list-style-type: none"> • هل الوسائل و الأدوات المسخرة كافية لإنجاز المشاريع حسب كل توجه استراتيجي للجماعة؟ • هل تم انجاز الأنشطة وفق البرمجة المرتقبة؟ • هل تم انجاز النتائج المنتظرة وفق الوسائل المتاحة و المرتقبة؟
النجاعة	<ul style="list-style-type: none"> • ما السبل الكفيلة لتحقيق هذه النتائج و الأهداف؟ • هل النتائج والأهداف المنجزة تمت وفق الميزانية المرتقبة؟
الملائمة	<ul style="list-style-type: none"> • هل الأهداف المحققة ملائمة للتوجهات المسطرة من طرف المجلس في البرنامج و تستجيب للحاجيات المعبر عنها من طرف السكان؟ وهل تنطبق مع التوجهات العامة للجهة؟
الاستدامة	<ul style="list-style-type: none"> • هل الأهداف المحققة قادرة على الاستدامة ؟ ما الشروط الضامنة لتحقيق

إن عملية التقييم تحتاج دائما إلى كفاءات في الميدان، لكن يمكن دائما للجماعة أن تعمل على تقوية كفاءات أطرها في هذا الميدان وغيره. أما الآليات المقترحة فتبقى للاستئناس و يمكن تطويرها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

الملحقات :

1. البرمجة المتعدد السنوات.